جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات النظم السياسية المقارنة

ليسانس جدع مشترك/ السداسي الثالث

المجلس العلمي

إعداد: د. كروي كريمة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المكتبة المركزية
جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

السنة الجامعية 2021/2020

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات النظم السياسية المقارنة

ليسانس جدع مشترك/ السداسي الثالث

إعداد الدكتورة: كروي كريمة

السنة الجامعية 2021/2020

المحور الأول: ماهية النظام السياسي.....03

أولا: مفهوم النظام السياسي 03

ثانيا: خصائص النظام السياسي.....07

ثالثا: مكونات النظام السياسي.....08

المحور الثاني: المقارنة في دراسة الأنظمة السياسية.....16

أولا: مفهوم المقارنة ومبرراتها.....16

ثانيا-مستويات المقارنة ومحدداتها 19

ثالثا-مشاكل المقارنة 21

رابعا-مراحل تطور الدراسات المقارنة لأنظمة السياسية.....23

المحور الثالث: تصنيف الأنظمة السياسية.....29

أولا –من حيث معيار العدد.....29

ثانيا- من حيث معيار استخدام السلطة.....29

ثالثا-من حيث استقلالية النظم الفرعية.....30

رابعا-من حيث العلاقة بين السلطات.....31

خامسا-من حيث نمط اتخاذ القرار في إطار العملية الديموقراطية 38

المحور الرابع: إقترابات تحليل النظم السياسية 46

أولا-الإقتراب القانوني.....46

ثانيا- الإقتراب والمؤسسي 48

ثالثا-الإقتراب النظمي أو النسقي.....52

رابعا-الإقتراب البنائي الوظيفي.....61

خامسا-الإقتراب الإتصالي:.....65

سادسا–إقراب علاقة الدولة بالمجتمع.....68

سابعا– إقتراب الكوربوراتية 71

قائمة المراجع.....72

المحور الأول:
مـــاهية النظـــام السـياسـي

النظم السياسية المقارنة هي جزء من حقل السياسة المقارنة الذي يعد بدوره فرعا من حقول علم السياسة، حيث تقسم حقول هذا العلم وفقا للإهتمامات التي ينصب عليها تركيز كل واحد منها بالرغم من أن هذه الميادين ليست منفصلة عن بعضها البعض تماما فهي تتداخل وتتشابك مع بعضها، إلى:

-الحكومات المقارنة والنظم السياسية

-العلاقات السياسة الدولية

-النظرية السياسية.

-الإدارة العامة.

وسوف نتطرق في هذه المحاضرات إلى أحد أهم فروع حقل السياسية المقارنة المتمثل في النظم السياسية المقارنة، الهدف من إلقاء هذه المحاضرات تمكين الطلبة من إكتساب معارف تمنحهم القدرة على فهم الأنظمة السياسية وأهم المقاربات العلمية المعتمدة ي تحليلها و التحكم في منطق تحليلي مقارن للنظم السياسية.

أولا: مفهوم النظام السياسي

ارتبط تطورمفهوم النظم السياسية بتطور علم السياسة فهذا الأخير أي علم السياسية لم يكن علما قائما بذاته إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فالسياسة قديما كانت تعتبر فرعا من فروع القانون تهتم بدراسة مؤسسات الدولة والبنية القانونية لهذه المؤسسات وتركز على مصطلحات من قبيل الحكومة والسلطة والدساتير، وكانت تعتبر النظام السياسي مرادفا لنظام الحكم والدولة.نهاية الحرب العالمية الثانية أدت إلى إعادة النظر في تعريف علم السياسة، حيث تم الانتقال من مرحلة دراسة المؤسسات السياسية والأنظمة القانونية إلى دراسة الظاهرة السلوكية أي دراسة سلوكيات صناع القرار والمتغيرات التي تؤثر عليهم، ومن هنا انتقل علم السياسة من التركيز على البنية القانونية والمؤسساتية إلى دراسة السلطة، القوة والنفوذ والتأثير، وفي ظل هذا الإنتقال

أصبح هناك تداول واسع النطاق لمصطلح النظام السياسي ومكوناته باعتباره المصطلح الذي يتناول مباشرة المجال الكامل لأنشطة السياسية في المجتمع.

أ-تعريف النظام السياسي: قبل التطرق لمفهوم النظام السياسي لابد أولا تحديد معنى النظام، الذي يقصد به مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي تتداخل العلاقات فيما بينها، ويعتمد كل جزء منها على الآخر لتحقيق أهداف محددة.عرفه "موريس دوفرجيه بأنه "نموذج معين لتنظيم ما".[1] ويعرف كل من "هول وفاكن" النظام بصورته العامة التجريدية بقولهما النظام هو مجموعة مواضيع وعلاقة هذه المواضيع مع معطياتها.[2]

أما النظام السياسي political system فهناك اختلاف كبير بين الباحثين في تعريفه خاصة وأن النظام السياسي أصبح بديلا للدولة في التحليل السياسي المعاصر. ورغم تباين التعريفات للنظام للنظام السياسي يمكن القول ببساطة أن هذه التعريفات حددت معنيين للنظام السياسية إحداهما ضيق وهو التعريف التقليدي والأخر واسع وهو التعريف الحديث.

المعنى الضيق للنظم السياسية: يراد به أنظمة الحكم التي تسود دولة معينة، وتبعا لذلك يكون هناك ترادف بين تعبير النظم الساسية والقانون الدستوري، ذلك القانون الذي يتضمن مجموعة القواعد التي تتصل بنظام الحكم في الدولة بهدف تنظيم السلطات العامة فيها وتحديد اختصاصاتها وكذلك العلاقة بينها كما تبين حقوق وواجبات الأفراد في الدولة وفي هذا الصدد ذهب "جورج بيردو" إلى القول بأن النظام السياسي هو كيفية ممارسة السلطة في الدولة.[3]

المعنى الواسع للنظم السياسية: أما المعنى الواسع والمعاصر للنظم السياسية فيراد به معنى أعم و أشمل من المعنى الضيق، فيعني فدراسة النظم السياسية لا يقتصر فقط على الوضعية المطبقة وإنما من خلال ما يسود هذه الدول من مبادئ سياسية وفلسفية وسياسية واجتماعية واقتصادية، وفي هذا الإطار قدمت تعريفات عديد للنظام السياسي، يعرفة روبرت دالRobert Dall " في كتابه التحليل

[1]Maurice Duverger,Systemes et RegimesPolitiques,Lafont, GT,1976,p21.

[2]حسام محمد شفيق العاني، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**، مطبعة جامعة بغداد، 1986، ص9.

[3] ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية والسياسات العامة**، عمان، 2004 دار مجد اللاوي، ص 21.

السياسي الحديث " أنه مجموعة من العلاقات الإنسانية والبشرية نتج عنها علاقات ذات طابع سلطوي،[4]، ويعتبر"روي ماكرديس" R.Macridis" النظام السياسي آلية لصنع القرارات التي تتخذها هيئات الحكم ويتوقع لها احترام بالرضى أو القهر، ويضيف أن القرارات تفرض أو هي نتيجة عمليات مساومة بين مختلف الجماعات، والنظام السياسي وفق هذا المنظور يمثل تفاعلا بين فاعلين أفراد وجماعات، وهو تفاعل لتحقيق أهداف محددة وانجاز وظائف أساسية وضرورية لبقاء النظام كما يتضمن أبنية ومؤسسات معينة تعد أساسية أيضا لإنجاز هذه الوظائف.[5]

وأشار "الموند وبويل" إلى أن مفهوم النظام السياسي يتضمن عناصر ومكونات ترتبط فيما بينها بعلاقات اعتماد متبادل،ونوع من الحدود ينتهي عندها النظام وتوضح أهمية ما يحيط به من سياق أو بيئة داخلية وخارجية .[6]ويقصد بعلاقات الإعتماد المتبادل أنه عندما تتغير سمات احدى مكونات أو عناصر النظام فإن المكونات أو العناصر ا الأخرى المكونة له تتأثر ككل. أما فكرة الحدود والبيئة فإنها تشير إلى أن النظام يبدأ في نقطة ما، وينتهي عند مكان ما، فالنظام السياسي يتكون من أدوار تفاعل بين أفراد المجتمع أعضاء النظام،أي الناخبين والمشرعين والبيروقراطيين والقضاة وجماعات المصالح وغيرهم.وكل النظم السياسية وفق هذا التصور تتفاعل مع بيئاتها المحلية والدولية، تتأثر بها وتؤثر فيها.ويعرفه " هارولد لاسويل" بأنه النفوذ وأصحاب النفوذ وأصحاب النفوذ على أساس مفهوم القوة مفسرة بالجزاء المتوقع"[7].

أما الدكتور "محمد طه بدوي" يعرف النظام السياسي باعتباره مؤسسات منظمة تنظيما قانونيا مستقلا ومرتبطة بواقع مجتمعها الحضاري والثقافي والروحي، أي بالسياق أو البيئة الذي تعمل فيه، الأمر الذي يوسع من مجال الدراسة لتتجاوز مجرد القواعد الوضعية المنظمة لهذه المؤسسات إلى القيم الأساسية والأهداف أو المثل العليا والثقافة التي تميز المجتمع عن غيره فتجعل

---

[4] روبرت دال، **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة علاء أبو زيد، القاهرة، 1993، ص 10.

[5] عبد الغفار رشاد، **قضايا نظرية في السياسة المقارنة**، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة 1993، ص42.

[6] نفس المرجع، ص 40.

[7] ثامر كمال محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 24.

للنظام السياسي طابعه الغربي أو الإسلامي[8]...أما ابراهيم درويش فيعرف النظام السياسي على أنه مجموعة من الأنماط المتداخلة والمتشابكة المتعلقة بعمليات صنع القرارات، والتي تترجم أهداف المجتمع وخلافاته الناتجة من خلال الجسم العقائدي الذي أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية فحولها إلى سلطات مقبولة من الجماعة السياسية تمثلت في المؤسسات السياسية.[9]

كما يعرف النظام السياسي على أنه مجموعة من التفاعلات وشبكة معقدة من العلاقات الإنسانية، تتضمن عناصر القوة أو السلطة أو الحكم فهو لا يعدو كونه مفهوما تحليليا AnalyticConstruc يستخدم لفهم الظاهرة السياسية أو لتسهيل عملية التحليل، فهو لا يوجد في شكل محدد وإنما هو بمثابة تصور يستخدمه الباحث لتحليل جوانب الظاهرة موضع البحث.[10]

من خلال ما سبق نلاحظ أن مجمل التعاريف المقدمة للنظام السياسي اجمعت على ربط النظم السياسية بإستخدام أدوات الإكراه المشروعة، وتجاوزت التعريفات التقليدية التي تركز على المؤسسات والبنى السلطوية وفق الدستور إلى دراسة ما يؤثر في نشوئها وعملها وتأثيرها وتأثرها بالبيئة المحيطة به.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك من الباحثين الغربيين من يميز بين المنتظم أوالنسق Systèmeوالنظام السياسي Régimeولكن الباحثين العرب لا يفرقون بين المفهومين ويستعملون الاثنين بنفس المعنى.ومن بين هؤلاء الباحثين "دافيد إستون David Easton " الذي يفرق بين النظام السياسي والنسق السياسي، حيث يجعل من النظام السياسي أحدى مكونات النسق السياسي الذي يتكون من النظام السياسي المجموعات السياسية-الأحزاب السياسية وجماعات الضغط وجمعات المصالح...- والسلطات، ويعرف دافيد استون النسق

[8] عبد الغفار رشاد، مرجع سابق، ص 45.

[9] عبد الفغار رشاد، المرجع السابق، ص 45.

[10] محمد السعيد ادريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الدولية الإقليمية**، مركز الدراسات السياسية والإستيراتيجية، القاهرة، 2001، ص 16.

السياسي مجموعة من الضغوط المؤثرة على التفاعلات السياسية ويقسم "ايستون" هذه الضغوط إلى ثلاثة اشكال: القيم (valeur كل ما يؤمن به الفرد ويسعى لتحقيقه في اطار مجموعات منظمة).القواعد(هذه الأخير يمكن أن تكون مكتوبة وغير مكتوبة).بنية السلطة (والمقصود بها العلاقات السياسية الناتجة عن هذه القواعد).

إذا فالنظام السياسي هو مجموعة من المؤسسات المتعلقة بالسلطة كما يحددها الدستور أما النسق السياسي فيعني تصورا للحالة التي تسير عليها مؤسسات الدولة لا على مقتضيات القواعد الدستورية وإنما متأثرة في ذلك بالقوى السياسية الفعلية لمجتمعها الكلي ومؤثرة فيه. ولهذا فتوظيفنا لمفهوم النظام السياسي في مضمون المحاضرات يعكس مفهوم المنتظم السياسي.

ثالثا:خصائص النظام السياسي

لكل نظام سياسي خصائص يتسم بها تتحدد وفقا للمحيط البيئي الذي يتفاعل داخله ووفقا للأسس العامة التي تقام عليها مؤسساته، وكذلك الدور الذي يلعبه الفرد داخل النظام السياسي ومدى إسهامه في عملية صنع القرار، وهي:

-**الشكل:** لكل نظام سياسي شكل أو إطار هيكلي أو بناء محدد، ويرتبط شكل النظام السياسي بالمؤسسات الموجودة داخل الدولة وطبيعة عمل كل منها. كما يتحدد شكل النظام السياسي من خلال الدستور الذي يحدد إطاره وطبيعة عمله.

-**البنية:** ويقصد بها الطريقة التي تجمع بها أجزاء الكل، ونظام العلاقات بين هذه الأجزاء. ولا تقتصر أهمية بنية النظام السياسي على ربط الأجزاء بل أيضا مدى الإنسجام بينها وتجاوز العلاقات القانونية إلى علاقات القدرة الواقعية أو العلاقات السلطوية الفعلية القائمة بين جميع وحدات النظام.

التعقيد: كل نظام سياسي معقد في تركيبه وذلك بسبب عاملين أساسين:

-كون النظام السياسي نظام فرعي متشابك مع نظم فرعية أخرى ومتفاعل معها في نظام كلي هو النظام الإجتماعي بالمعنى العام. وحتى النظام السياسي نفسه يتفرع إلى عدة نظم فرعية .

-يتكون من عدة وحدات " المؤسسات والتي تتميز بدورها بدرجات متفاوتة من التعقيد.

-الوظيفة: لكل نظام سياسي وظيفة يؤديها، وتنحصر وظيفته بصفة عامة في عملية تحقيق أهداف المجتمع والحد من تناقضاته.

-**التخصص:** يرتبط بوجود المؤسسات التي تلعب الأدوار الوظيفية المختلفة داخل النظام السياسي وتسعى لتحقيق الأهداف الموكلة إليها. وتعتبر مسألة التخصص مسألة نسيبة في النظم السياسية بغض النظر عن درجة تقدم وتطور النظام أو طبيعته، مسألة التخصص صعبة التحقيق مهما بلغت درجة إحكام التنظيم وتحديد وظيفته بسبب تداخل وتشابك وحدات وأهداف ووظائف النظام السياسي مع بعضها البعض وبالتالي صعوبة تحقيق مسألة التخصص الوظيفي بشكل دقيق.

-يعتمد وجود النظام السياسي على نمط مستمر من التفاعلات بين وحداته، هذا التفاعل يصل إلى نقطة الاعتماد المتبادل، بمعنى أن أفعال طرف ما تؤثر في بقية الأطراف، وأن التغيير في وحدة ما يؤثر في باقي الوحدات.

-كافة النظم السياسية تتجه للحفاظ على ذاتها، فكل نظام يبني مؤسسات ويتبع ممارسات يقصد من ورائها أن يحافظ على وجوده.

هذه الخصائص السابقة الذكر ، علاوة على عنصر القوة والسلطة إذا لم تتوفر في تجمع بشري يستحيل وصفه أنه نظام سياسي.

* **الفرق بين النظام السياسي ونظام الحكم والدولة:** النظام السياسي يختلف عن مفهوم الدولة لأن الأول لايعدو أن يكون مفهوما تحليليا يستخدم لفهم ظاهرة معينة ولا يعرف له وجود مادي في الواقع، غير أن الدولة تعد الوحدة القانونية المستقلة ذات السيادة يتطلب وجودها الإقليم والشعب وهكذا يمكن أن نضع حدودا للدول لكن لا يمكن أن نضع حدودا لنظمها السياسي إذن فالدولة هي أشمل من النظام السياسي وهذا الأخير يعتبر أحد جوانب وجود الدولة.أما نظام الحكم فيشير إلى مجموع المؤسسات التي تتوزع فيها آلية التقرير السياسي، وتشمل أبنية السلطة الرسمية

والدستورية، والعمليات الحكومية، طريقة إختيار الحكومة والمجالس التمثيلية(عبر الإنتخابات، الإنقلاب، أو الملكية).[11]

ثانيا:مكونات النظام السياسي

بعد دراسة النظام السياسي نطرح مسألة مكونات النظام السياسي، لدراسة مكونات النظام السياسي نطرح التساؤل التالي، ما هي العناصر التي يتكون منها النظام السياسي؟ إذا أردنا أن ندرس نظاما سياسيا لدولة معينة ما هي العناصر التي ينبغي جمع المعلومات حولها حتى تعطينا صورة متكاملة وقدرة تفسيرية واقعية، في هذا الإطار طرحت عدة وجهات نظر في مكونات النظام السياسي إذ يرى "دافيد أبتر" David Abter" أن النظام السياسي يتكون من الحكومة والجماعات السياسية نظام التدرج الاجتماعي أما " روي ماكرديس" R.Macridis " فيرى أنه لدراسة النظام السياسي لابد من دراسة الحكومة، الإطار التاريخي، والإجتماعي، والجغرافي والتنظيمات الإجتماعية والإقتصادية ودراسة الإيديولوجيا ونسق القيم السائد من حيث نمطها السياسي ودراسة الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة وبنية القيادة.

1-الحكومة: ويقصد بها الأداة الرسمية التي يتم من خلالها طرح وبلورة القرارات السياسية بشكل قانوني وحسب " دافيد أبتر" فإن الحكومة من الناحية البنائية تقوم على خمسة عناصر تتمثل في: [12]

أ-نظام سلطوي لصناعة القرار.

ب-نظام للمحاسبة والمراقبة.

ج-نظام للعقاب والإرغام تقوم به الأجهزة الأمنية

د-نظام تجديد الموارد وتوزيعها.

و-التجنيد السياسي وتحديد الأدوار.

أما " روي مكريدس" فيرى بأن الحكومة تشمل كل المؤسسات الرسمية التي ترسم السياسات العامة وتقوم بتنفيذها.

---

[11] عبد العالي عبد القادر، **محاضرات في النظم السياسية المقارنة**، جامعة سعيدة، 2008/2007، ص 07.

[12] عبد االد عد العالي، المرجع السابق، ص15.

2-**الإطار الإجتماعي:** ويشمل البنية الإجتماعية، الطبقات الاجتماعية (الدينية، الإثنية، اللغوية)، والقوى السياسية الفاعلة في المجتمع من أحزاب سياسية ومختلف مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني من جماعات المصالح وجماعات الضغط.

3-**الثقافة السياسية ونمط السلوك السياسي:** ويشمل ذلك أنماط القيم والثقافة السائدة في المجتمع وفي الممارسة السياسية، نمط الإيديولوجيا المهيمنة، وعلاقة الثقافات الفرعية للمجموعات مع الثقافة المهيمنة للنظام السياسي، والأدوار الممنوحة للأفراد والجماعات في الحياة العامة.

ويقترح " هوارد فيارد" أنه لدراسة أي نظام سياسي، أو أي موضوع يتعلق بدراسة الأنظمة السياسية لابد من أن يشمل موضوع الدراسة:[13]

1-مقدمة حول الموضوع؛ من حيث أسباب وأهمية دراسة النظام النظام السياسي لبلد معين.

2-التاريخ السياسي للبلد المراد دراسة نظامه السياسي، بتحديد الملامح والمحطات التاريخية لنشوئه.

3-دراسة الثقافة السياسية ونسق الأفكار والقيم والمعتقدات والمعايير السائدة في مجتمع الدراسة.

4-الأساس الإقتصادي والإجتماعي، من حيث مستوى المعيشة، طبيعة النظام الإقتصادي وبنيته، البنية الطبقية والبنية الإجتماعية.

5-جماعات المصالح: التي لها دور في صناعة القرار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مثل جماعات الضغط وجماعات المصالح المهنية كالنقابات العمالية.

6-الأحزاب السياسية، معظم الأنظمة السياسية المعاصرة بها أحزاب سياسية، وتعترف بها رسميا، لكن تختلف فيما بينها من حيث نمط التنظيم الحزبي السائد، والتركيبة الإجتماعية لأحزاب السياسية.

7-الإتصال السياسي، أي دراسة العملية الإتصالية من حيث طريقة الإتصال، أدوات الإتصال الجماهيري، من يمتلكها، لصالح من؟ وهامش الحرية والحركة الذي تتمتع به.

[13] عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق، ص 16.

8-المؤسسات الحكومية، من حيث البناء القانوني والدستوري للمؤسسات السياسية، وعلاقة السلطة بالمواطنين، والأبنية الحكومية، البرلمان، السلطة التنفيذية والسلطة القضائية.

9-البيروقراطية الحكومية؛ بمعنى كيف تنظم الإدارة الحكومية وتسير، ومن يسيرها.

10-صنع القرار، من يصنع القرار، كيف يتم صنعه، ومن هي الأطراف المشاركة فيه؟

11-دراسة السياسات العامة، أي القرارات والنشاطات الحكومية التي تهدف إلى تغيير الأوضاع وإدارة الأمور الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، على المستوى الداخلي أو الخارجي.

وبناء على هذا المقترح فإن النظام السياسي يتشكل حسب " هوارد فياردا من ثلاث عناصر أساسية تتمثل في:

أ-البنية الإجتماعية والإقتصادية التي تمثل عنصر المدخلات.

-المؤسسات الحكومية.

ج-صنع السياسات العامة وتمثل المخرجات.

بصفة عامة لدراسة أي نظام سياسي يجب التركيز على:

1-**المؤسسات الرسمية:** المقصود بها الهيئات التي يعترف لها المجتمع قانونيا على الأقل - سواء كان ذلك الإعتراف طوعيا أو مكرها بحقها في صنع القرارات وتعرف هذه المؤسسات بالحكومة، وفي غاليا الأحيان يستخدم مصطلح الحكومة للدلالة على الجهاز التنفيذي أو السلطة التنفيذية، وهذا خطأ شائع.

تتكون الحكومة من ثلاث مؤسسات وهي السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وهذه الؤسسات الثلاثة هي التي تمارس السلطة فعليا سواء بوجود مستوى من الفصل أو بتجميع السلطات في يد جهاز أو شخص واحد.

-**المؤسسة التشريعية:** أساسية في الحكومة تبادر بسن القوانين ووضع القرارات السلطوية؛ أي القيام بالمهمة التشريعية، وتختلف مسميات السلطة التشريعية من دولة إلى أخرى:تسمى في الولايات

المتحدة مثلا بالكونجرس، إسرائيل بالكنيست، ، في الجزائر بالبرلمان، في روسيا يطلق عليها الكريملن.و يتم انتخاب السلطة يتم من قبل الشعب.

-**السلطة التنفيذية:** تتولى تنفيذ القرارات الصادرة عن السلطة التشريعية وتتكون في الغالب من رئس الدولة ورئيس الحكومة أو الوزير الأول، وتختلف مكونات السلطة التنفيذية وفقا لنوع النظام السياسي.

السلطة القضائية: وهي مستقلة مهمتها تفسير القوانين وتطبيقها والفصل في القضايا التراعية.

2-**المؤسسات غير الرسمية:** تشمل كل القوى التي لها نشاط سياسي أو نشاط يتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالسلطة، من أبرز هذه القوى، الأحزاب السياسية، جماعات الضغط، جمعيات المجتمع المدني.

3-البيئة المحيطة بالنظام السياسي وتشمل:

***الإطار التاريخي:** ويقصد بذلك التطوررات التاريخية التي أضطلعت بأدوا مهمة ي تأسيس النظم السياسية وتطورها والتي ما تزال تلعب دورا حتى الوقت الراهن، بحيث تمثل قيودا أو فرص للنظام السياسي القائم.[14] مثلا مازا النظام السياسي الإمريكي متأثرا بما صاغه الأباء المؤسسين للجمهورية منذ أكثر من مائتي عام، من حيث وجود مجلسين متساويين في الإختصاصات التشريعية، وأسلوب فريد في انتخاب رئيس الجمهورية، ودولة فدرالية تحظى سلطات الولايات فيها باختصاصات واسعة في في مواجهة الحكومة المركزية.

وفي الكثير من النظم الحديثة استقلال استمر قادة الاستقلال أي الحكم لفترات طويلة وأقاموا نظما ترسخ سلطاتهم وسلطة الحزب الذي ينتمون إليه فيما عرف بالحزب الواحد. وفي بعض النظم السياسية العربية ارتبط تأسيس الدولة ومن ثمة النظام السياسي بإحدى الأسر واستمرت هذه الأخيرة في الحكم لهذا العامل التاريخي مثل المملكة العربية السعودية ومعظم دول الخليج العربي.

[14] حمد صفى الدين خربوش، مقدمة في النظم السياسية المقارنة، ص 6 من الموقع الإلكتروني:
http://dlibrary.mediu.edu.my/bib/72219

ومعرفة تاريخ هذه النظم لا يعني السرد التاريخي للوقائع وإنما بل من خلال تحليل تأثير بعض الوقائع التاريخية على سمات النظم السياسية الحالية.[15]

***البيئة الجغرفية:** تنبع أهميتها من الدور المستمر الذي تلعبه الجغرافيا في توجهات النظام السياسي وفي التفكير الإستراتيجي، لصناع القرار. وتتشكل البيئة الجغرافية من الموقع الجغرافي للدولة فالدول الحبيسة مثلا التي لا توجد بها منافذ بحرية تتأثر في علاقاتها مع دول الجوار. وحجم الدولة من حيث المساحة، التي تمنح للدولة وفرة وتنوع في الموارد البشرية وتنوع المصادر الطبيعية والغذائية والعمق الإستراتيجي التي يسمح لها بالمناورة واعتماد واعتماد قوة الدفاع من العمق. ويضاف إلى ذلك الجوار الجغرافي الذي قد يؤدي إلى تغذية نقاط الإختلاف وأسباب التنافس الشيء الذي يجعل الدول المجاورة خصوم، ويمكن أن يؤدي إلى احتواء التنافس والحد منه على نحو يدع للتعاون بدلا من الصراع.[16]

***البيئة الإجتماعية:** وتشمل السمات الإجتماعية الأساسية الذي يحيى فيه النظام السياسي، من حيث الإنقسامات الإجتماعية أو درجة التجانس الإجتماعي ومستوى التطور الذي وصل إليه المجتمع،[17] ففي حالة وجود درجة عالية من التجانس الإجتماعي من حيث اللغة والدين والطائفة يكون النظام مستقر وفي وضع أفضل من النظام السياسي الذي يحيى في بيئة غير متجانسة تضم تنوعات عرقية ودينية ولغوية.

***البيئة الإقتصادية:** ويقصد بها الأوضاع الإقتصادية في الدولة من حيث القدرات الإقتصادية التي يمكن للنظام السياسي تعبئتها لمواجهة المطالب الداخلية الخاصة، وتقاس هذه القدرات بمؤشرات مثل حجم الناتج المحلي الإجمالي، متوسط الناتج القومي، ومعدل النمو الإقتصادي، والميزان التجاري، ومدى تنوع الهيكل الإقتصادي.

---

[15] نفس المرجع، ص 7.

[16] تامر كامل محمد الخزجي، مرجع سابق، ص ص 83-85

[17] محمد صفى الدين خربوش، مرجع سابق، ص 9.

***البيئة الثقافية:** ويقصد بذلك القيم والمعتقدات السائدة في المجتمع ولا سيما السياسية منها، أي القيم والمعتقدات التي يتبناها المواطنون اتجاه النظام السياسي. وهنا يمكن التمييز بين القيم الدافعة للديموقراطية قيم المبادرة والكفاءة والحرية والإنجاز والمساواة، وقيم معرقلة للديموقرطية مثل قيم التواكل والتسلط والمحسوبية وعدم المساواة، حيث تنشر القيم الإيجابية الداعمة للديموقراطية في الدول ذات النظم الديموقراطية المستقرة، بينما تنتشر القيم المعرقلة السلبية في الدول ذات الأنظمة التسلطية.

***البيئة الإقليمية والدولية للنظام السياسي:** بمعنى تأثير الأوضاع الخاصة بالنظام الإقليمي الذي تقع فيه الدولة والنظام الدولي على النظام السياسي، فقد يتأثر النظام السياسي في دولة ما بتطورات النظام الإقليمي،[18] مثلا اسهم تأسيس دولة إسرائيل في في قلب النظام الإقليمي العربي على تطور وأداء الأنظمة السياسية العربية خاصة المجاورة لإسرائيل.أما بالنسبة للبيئة الدولية فقد أثرت مثلا الثنائية القطبية في مرحلة معينة على تبني العديد من الدول أنماط لأنظمة سياسية إشتراكية، سرعان ما زالت بزوال الثنائية القطبية والتحول نحو الديموقراطية الليبرالية.

باختصار لدراسة أي نظام نظام سياسي لابد من التركيز على ثلاث مستويات:

-المستوى الأول أو المستوى القاعدي: ويشمل تاريخ البلد وجغرافيته ونظامه الإقتصادي وتركيبة المجتمع ونظام القيم السياسية، والبيئة لإقليمية والدولية الموجود فيها.

-المستوى الثاني، دراسة الحركية السياسية للنظام السياسي، من حيث دراسة الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة إن وجدت، والقوى الإجتماعية التي لها تأثير سياسي، ونظان الإنتخابات ونمط القيادة السياسية، ونمط المشاركة السياسية.

-صنع القرار في النظام السياسي، أو من يحكم؟ ويشمل ذلك دراسة الشكل الدستوري، ونمط الأجهزة الإدارية والحكومية، والعلاقة بين المؤسسات السياسية والعلاقة بين السلطات.

[18]محمد صفى الدين خربوش، مرجع سابق، ص 13.

المحور الثاني:
المقارنة في دراسة النظم السياسية

تعتبر المقارنة أحد المناهج المتبعة في مختلف فروع علم السياسية مثل الدراسات المقارنة لأحزاب السياسية، والسياسة الخارجية لمختلف الدول، ويعتبر حقل السياسة المقارنة هو الحقل الوحيد ضمن حقول علم السياسة الذي يخمل اسمه المنهج المتبع في دراسته وهو المنهج المقارن.

أولا –مفهوم المقارنة ومبرارتها:

أ –مفهوم المقارنة: بالرغم من اختلاف تعريفات المقارنة وتنوعها إلا أنها تكاد تنطلق جميعها من تراث "جون ستيوارت ميل" الذي يعرفها "بأنها دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم لاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر"،[1] فالمقارنة في أوسع معانيها تعني ذلك النشاط الفكري الذي يستهدف إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر، وتعد المقارنة بالنسبة للعلوم الاجتماعية جزءا أساسيا من البحث العلمي، فالتفكير بصورة مقارنة أمر بديهي تقوم عليه أسس معرفة الإنسان، ومن ثم فقد مارسه علماء الاجتماع طوال الفترات التاريخية المختلفة، سواء في مقارنة الطبقات والأنماط العائلية والثقافات الفرعية والحقب التاريخية والأقاليم والأجيال وأنماط الحياة، قالمقارنة هي بديل عن التجربة في العلوم الطبيعية وتؤدي كثيرا من أهدافها.[2] إلى حد قول "ألكسيس دي توكفيل " بأنها جوهر المنهج العلمي في العلوم الإجتماعية.

ب–أهداف وأهمية المقارنة: للمقارنة كعملية معرفية تتم في اطار علم السياسة مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في:[3]

***الأهداف المعرفية:**

–تحقيق المعرفة وتوسيعها سواء بالذات أو بالأخرين، فمعرفة الذات تتحقق بصورة أوسع كلما تم فهم الآخر ومعرفته، وكما يقول المؤرخ الفرنسي "F Braudel " عش في لندن لمدة عام

[1] نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي –النظرية– المنهج**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 2002، ص 94.

[2] نفس المرجع، ص 94.

[3] نفس المرجع ، ص ص 114–119.

ولكنك لن تعرف كثيرا عن انجليترا وانما ستفهم الخصائص المهمة لفرنسا بصورة أقوى من ذي قيل.

-التقليل من السقوط في التمركز العرقي حول الذات، والإستفادة من الآخر الذي لابد أن يفهم بداية أنه مختلف، وأن القيم والمعايير والمؤسسات الأكثر انتشارا وقبولا في مجتمع ليست بالضرورة هي القيم والمؤسسات العالمية أو الأفضل وأن قيما مثل الحرية والديموقراطية لا يمكن أن تقاس بمعايير واحدة.

-من خلال فهم الذات والآخر تولد المقارنة الفهم المتبادل بين الشعوب، والمشاركة في حلول المشاكل وتحقيق التواصل بين الباحثين مختلفي الثقافة والايديولوجية مما يؤدي ليس فقط إلى التعلم المتبادل، وإنما يوصل إلى معرفة الحكمة، بمعنى معرفة امكانات وأسباب وجود الخير والشر.

***الأهداف العلمية والمنهجية:**

-تحقيق الضبط والتحكم في الظاهرة الإجتماعية من خلال ضبط المتغيرات والتحكم فيها، حتى يقرب البحث المقارن من البحث التجريبي في العلوم الطبيعية.

-اختبار الفروض والنظريات، إذ يهدف البحث المقارن إلى اختبار الفروض على نطاق أوسع، سعيا نحو تحديد الشروط التي يمكن من خلالها إثبات صحة هذه الفروض أو خطئها، ومن ثمة الوصول إلى تعميمات.

-ايجاد وحدة التحليل المثلى التي يمكن أن تفسر معظم الإختلافات وتمكن من إجراء المقارنة عبر مستويات مختلفة مثل مفهوم النظام كوحدة للتحليل عند لجنة السياسة المقارنة.

***الأهداف العلمية المتعلقة بالممارسة السياسية:**

-تأسيس النظم السياسية، غالبا ما يستخدم صانعو الدساتير والقوانين والمؤسسات أسلوب المقارنة للوصول إلى أفضل الصيغ، ولهذا ونتيجة للمقارنة ومن تم التقليد والمحاكاة حدث انتشار غير عادي لأنماط الدستورية والمؤسسية والقانونية.

-صنع السياسات العامة، تهدف المقارنة إلى تقديم البدائل والبيانات اللازمة لعملية صنع السياسة سواء الداخلية أو الخارجية، فدراسة النظم الأخرى توسع الخيارات السياسية أمام صانع القرار وكذا مداركه وإمكاناته وتدفعه لأن يدرك التحديات القادمة من وراء الحدود.

-تقويم السياسات فالتحليل المقارن يهدف إلى تقويم التجربة السياسية بعد تشكيلها سواء أكانت مؤسسات أو قرارات، أو عمليات وذلك لتحديد مدى انجازها للنتائج التي انيطت بها ومن تم تمييز المقبول من المرفوض.

-التنبؤ بالأحداث والاتجاهات، وهو الهدف الذي يثير كثيرا من الخلاف، حيث إن علم السياسة لدى البعض هو علم تفسير وتشخيص أكثر منه علم تنبؤ.

وقد لخص "ماكورميك John Macormick" أهداف ومقاصد المقارنة في:

-المقارنة تساعدنا على وصف الأنظمة السياسية.

تزودنا بالقرينة والمغزى العام، أي التفسير الشامل والصحيح للعمليات والتفاعلات السياسية سواء داخل أو عبر الدول.

-ترتكز على معنى مشترك وأسس مرجعية يمكن الرجوع في حالة توسع الدراسة.

-تساعدنا على استنباط قواعد السياسة.

-تساعدنا على فهم أنفسنا ومكانتنا ومدى الحيز الذي نشغله في العالم.

-توسيع خياراتنا عن طريق الإستفادة من تجارب الأخرين.

-تزودنا بشعور يوسع إدراكنا في فهم الإرتباك الذي يحصل في النظام العالمي من خلال التغيرات التي تحصل فذلك الشعور يمكن له أن يحد من المخاطر التي تنجر عن ذلك الإرتباك التي يمكن لتأثيراته نمط الحياة التي نعيشها.

أما "تاد ليندمان" Tood Landman" فيرى أن أهداف المقارنة تنحصر في وصف المحتوى الكلي للعمليات السياسية، ويضيف خاصية التصنيف النظري والإمبريقي للظواهر السياسية، ويرى أن المقارنة تساعد على إختبار الفرضيات بالإضافة إلى التنبأ.[4]

ج-شروط المقارنة: هناك قواعد ومبادئ معينة ينبغي الإلتزام بها في التحليلال المقارن للنظم السياسية للوصول إلى الأهداف المرجوة من المقارنة وهي:

-شمولية المقارنة لكافة أوجه الإختلاف والإتفاق بين الوحدات الخاضعة للمقارنة.

-التحديد الواضح من جانب الباحث للوحدات أو العناصر أو الظواهر التي تتم المقارنة بينها وضرورة إخضاعها في التحليل لنفس المنهج بما يحقق الدقة في رصد جوانب الإتفاق والإختلاف.

-مراعاة أن لا تكون الظواهر أو الوحدات المراد المقارنة بينها متماثلة تماما أو مختلفة تماما، فلا بد أن تشمل على أوجه ونقاط الإختلاف وأخرى للتماثل والإتفاق، بمعنى وجوب توفر قدر من التشابه والإختلاف الجزئي بين الظواهر وضرورة ارتباط ذلك بانتماء هذه الوحدات إلى إطار حضاري أو ثقافي واجتماعي واحد متقارب.

ثانيا : مستويات المقارنة في الدراسات السياسية

تختلف مستويات المقارنة من حقل معرفي إلى آخر وذلك تبعا للوحدات والظواهر قيد الدراسة فمستويات المقارنة في الأنثربولوجيا تختلف عنها في علم الإجتماع وهذا الأخير تختلف المستويات لديه عن الدراسات السياسية التي الأخرى تختلف فيها المستويات وفقا لتوجهات الباحثين والجدول التالي يبين مستويات المقارنة في الظواهر السياسية.

مستويات المقارنة	المضمون
عبر الزمان cross-temporal	مقارنة ظاهرة أو وحدة في مراحل تاريخية مختلفة
عبر المكان cross-spational	تتم من خلال دراسات المناطق سواء كانت جهوية أو عالمية
عبر الأنظمة cross-regimes	تركز أكثر على الإيديولوجيات وأشكال الحكم

[4] Todd Landman,**Issues and Methods in Comparative Politics**: An Introduction UK Routledge London,2005,p 04.

عبر الدول a cross-states	دراسة عدة دول من خلال وحدات ومتغيرات محصورة
عبر الأقاليم المحليةa cross-regions	هدفها حصر المتغيرات الكثيرة بدراسة إقليم أو مناطق محددة
عبر المجتمعات a cross-societies	المقارنة بين عدة كيانات حيث كل كيان يحوي أكير قدر من التجانس
عبر المؤسسات a cross-institutions	مقارنة المؤسسات السياسية داخل دولة واحدة أو أكثر
عبر الثقافة cross-cultural	تشمل المقارنة: اللغة، الدين، الإثنية، التقاليد والأعراف، والهوية...

المصدر: بلخضر طيفور، أبعاد التموجات الإبستمولوجية على دينامية البناء والتفكك المعرفي في حقل السياسة المقارنة، رسالة ماجستير، جامعة سعيدة، 2013، ص 39.

وسوف نركز هنا على على المقارنة عبر الدول باعتبار أن معظم الأحداث السياسية تتم في إطار الدولة، كما أن معظم التعريفات التي قدمت للنظام السياسي تجمع على أن الدولة هي إطار للنظام السياسي، كونها الوحدة المستقلة ذات السيادة، والسلطة الوحيدة التي تحتكر حق الإستخدام الإكراهي للقوة وتبقى وحدة التحليل الأساسية في السياسات المقارنة.

وتختلف الأبحاث عبر الدولة طبقا لوضع الدولة في سياق البحث فقد تكون: [5]

* هدفا للبحث والمقارنة مثل مقارنة إمريكا وبريطانيا مثلا أو مقارنة مؤسسات معينة بين دولتين –السلطة التشريعية مثلا–هنا الهدف ليس الوصول إلى تعميمات نظرية أو فروض عامة، وإنما الغاية فقط الوصول إلى فهم الدولتين.

* إطارا وسياقا للبحث: مثل فهم آلية عمل الشركات الصناعية في مجتمع رأسمالي مقارنة بآخر اشتراكي وهنا يهتم الباحث باختيار عمومية نتائج توصل إليها والمقصود ليس الدولة وإنما الوصول إلى تعميمات تتعدى الدولة.

[5] نصر محمد عارف ، مرجع سابق، ص 127.

* وحدة التحليل الأساسية بهدف الوصول إلى تعميمات نظرية تتعلق بدور الدولة في عموميتها مثل دراسة دور الدولة في تحقيق المشاركة مثلا...

* جزء من مكونات نطام عالمي أوسع مثل تحليل الرأسمالية الدولية أو تحليلب التبعية.

وعلى الرغم من أن الدولة هي الإطار العام لهذا المستوى، إلا أن كثير من الباحثين يرى أن لا يقتصر حقل السياسة المقارنة على دراسات عبر الدولة بهدف الوصول إلى مبادئ تفسيرية وتعميمات نظرية، بل التركيز على دراسة وحدات ومؤسسات وأقاليم داخل دول مختلفة، فالتحليل المقارن يتجه إلى التركيز على الإختلافات داخل الدول أكثر مما يركز عليها بين الدول. وعليه نميز بين نوعين من المقارنة:

***مقارنة خارجية:** وتتم بين الوحدة المعنية (نظاما، عنصرا، أو علاقة بين متغيرين) في دولة وما يقابلها في دولة أخرى أو في عدة دول أخرى مثلا التنمية السياسية، الإنتخابات، العنف السياسي...

***مقارنة داخلية:** وتتم داخل نفس النظام بصرف النظر عن وحدتها، مثلا دراسة النظام السياسي الجزائري أو أحد مؤسساته التنفيذية أو التشريعية، أو نمط القيادة أو السياسة العامة...في عهد الرئيس "أ" والرئيس "ب" أو في نفس الفترة الزمنية على أساس موضوعي (موضوعات وقضايا معينة) .

ثالثا: مشاكل وصعوبات التحليل السياسي المقارن

تعاني الدراسات السياسية المقارنة العديد من الصعوبات والإشكالات المعرفية والمنهجية، فمثلا فيما يخص التعريفات فإن البحث السياسي المقارن يتطلب معرفة أكثر عن الأنظمة السياسية، كما أن نفس الظواهر السياسية قد تعني أشياء مختلفة من بلد لآخر خاصة البلدان التي تعتبر كنماذج للمقارنة، وأيضا عزل الحالات لدراستها منفردة صعب جدا وبالأخص في زمن العولمة، حيث

الكثير من المعطيات تتداخل فيما بينها، كما أن أي اختلاف لنتيجة اختبار لفاعل أو متغير في دولتين يهدم الكثير من أسس البحث العلمي في الوحدات والظواهر السياسية[6].

ويرى" فيريل هيدي " أن الإعتراف بأهمية المقارنة أسهل جدا من التعرض للمشاكل التي تفرضها الدراسة المقارنة على أسس منتظمة، وانطلاقا من هذه المقولة يتبين لنا أن الباحث في مجال التحليل المقارن للنظم السياسية يواجه عدة مشكلات يمكن حصرها في: [7]

1-مشكلة قلة عدد الحالات وكثرة عدد المتغيرات: لقد حدد "ليجفارت" المشكلة الأساسية التي تواجه التحليل المقارن في وجود عدد كبير جدا من المتغيرات وعدد قليل من الحالات الدراسية ومشكلة تعدد المتغيرات تواجه بصفة عامة كل أبحاث العلوم الإجتماعية بغض النظر عن منهج البحث المستعمل، أما المشكلة الثانية فهي خاصة بالتحليل السياسي المقارن للنظم السياسية، وبالتالي فهي تزيد من صعوبة التعامل مع العدد الكبير من المتغيرات.

2-العدد الكبير للدول، إضافة إلى التنوع والاختلاف بين الدول من حيث عدد المساحة وعدد السكان ودرجة الاستقرار، الإتجاه الايديولوجي والثقافي، مستوى التنمية الإقتصادية الخلفية التاريخية، طبيعة المؤسسات الحكومية ...كل هذه العوامل تتطلب من الباحث جهدا كبيرا لبلورة إطار لائق بالمقارنة على مستوى هذا التعقيد العلمي.

3- مشكلة تتعلق بتنميط وتصنيف النظم السياسية سواء عن طريق إساءة التصنيف وإيجاد فئات زائفة لا تعبر عن اختلاف حقيقي، أو إساءة تقدير درجة الإختلاف بين الأصناف أو الإكثار من الأنماط بدرجة تجعل الفارق بينهما غير ملحوظ أو مد المفاهيم وتوسيعها لدرجة تفقدها التحديد.

4-التحيز والإنغلاق في إطار ثقافي دونما إدراك لطبيعة التنوع والتعدد والإختلاف التي تتصف بها الظاهرة البشرية والتي تجعل لنفس الظاهرة معان مختلفة، بل ومتناقضة عندما يختلف مكانها ومجتمعها وزمانها.

---

[6] Rod Hague and Martin Harrop, **Comparative Government and Politics** , edition USA, New York Palgrave Macmillan Hound mills Basingstoke, 2004, p70.

[7] عبد النو ناجي، أصول منهجية البحث في علم السياسة،الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، 2014، ص ص 163-164.

5-مشكلة تحديد وحدات المقارنة وعناصرها، هل هي النظام السياسي بأكمله أو أحد عناصره أو ظواهره؟

وتكمن المشكلة هنا في صعوبة فصل العناصر أو المتغيرات في أي نظام سياسي عن بعضها البعض وعن البيئة حيث لا توجد ظاهرة خالصة إذ أن ما هو سياسي يتداخل ويتفاعل مع عناصر أخرى اجتماعية واقتصادية وثقافية.ولذا يتعين على الباحث مراعاة الطبيعة المعقدة والمركبة للنظم السياسية وارتباطاتها بالبيئة.

رابعا: مراحل تطور دراسة النظم السياسية المقارنة

لقد كان أرسطو أول من استعمل المقارنة في الدراسات السياسية وذلك من خلال دراساته ومناقشاته المتعددة للأشكال السياسية والمؤسسية المتميزة لدول المدينة الإغريقية، ومن خلال تحليله للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تشكل وتحدد وتستند عليها هذه الأشكال.ميكيافيلي كذلك استعمل منظورا مقارنا في تحليله لعناصر ومكونات القوة والسياسة في الدويلات الإيطالية وغيرها، "هوبز" و "بودان" و"مونتسكيو " استعملوا التحليل المقارن بطريقة أو بأخرى.[8] من الناحية النظرية مرت السياسة المقارنة بخمسة مراحل وهي:

أ-المرحلة التقليدية (الحكومات المقارنة):تعرف المرحلة التقليدية في السياسية المقارنة بأنها المرحلة السابقة عن الثورة السلوكية، تمتد من القرن 19 عشر إلى منتصف القرن العشرين تميزت هذه المرحلة بالاكتفاء بأداة من أدوات البحث العلمي وهي عملية الوصف، تسمى أيضا بالحكـــــومات المقارنة لأن: المقارن كانت خلال هذه المرحلة بين الأنظمة السياسية تقتصر فقط على الناحية القانونية الدستورية ولا تأخذ بعين الاعتبار عملية الفعل ورد الفعل، وحركية وديناميكية النظام السياسي. كانت مقارنة شكلية فقط أي الاعتماد على الجانب القانوني لأن علم السياسية في هذه المرحلة لم يخرج عن نطاقه كعلم للدولة إلى علم السلطة والقوة والنفوذ.

[8] محمد زاهي بشير المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومداخل نظرية**، جامعة قار يونس، بنغازي، ص17.

كما تميزت هذه المرحلة بتركيز دراساتها على عدد محدد من الدول الأوروبية وركزو جهودهم على تحليل النظام التري وتحليل أسباب وجدور الفاشية وكذا تحليلهم للظاهرة الشمولية بصفة عامة، مركزين على النظام النازي والنظام الستاليني في الإتحاد السوفياتي، ومن أهم مفكري هذه المرحلة .Loewenstiein and Carl Friedrich , Neumann, Finer[9].

ب-**المرحلة السلوكية:** هذه المرحلة بدأت بالضبط مع إعادة تعريف علم السياسة وانتقاله من علم للدولة إلى إلى علم للسلطة والقوة والنفوذ، في هذه المرحلة انتقل علم السياسة من مرحلة الوصف نحو بناء تعميمات وأطر نظرية ذات مصداقية، وبدأت هذه المرحلة في فترة الخمسينات من القرن العشرين متأثرة بقوة بفترة الحرب الباردة، وقد شهدت هذه المرحلة تحولات كبيرة في حقل السياسة المقارنة وبدأ هذا الحقل يعيش وسط تموجات فكرية بدأت هذه التموجات عام 1952 باجتماع في شيكاغو لحلقة دراسية حول السياسة المقارنة تابعة لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية(Social Science Research Council) برئاسة عالم السياسة الإمريكي " تشالز مريام " Charles Meriam " والتي انبثقت عنها لجنة السياسة المقارنة Committee Commparative Politics، وقد ضمت هذه الحلقة العديد من علماء السياسة المقارنة الذين كتبوا دراسات نقدية حول التركيز القانوني الرسمي للمدخل التقليدي والذي كان متمحورا حول أوروبا الغربية، وكان لهؤلاء العلماء أمثال " روي ماكرديس" "هارولد لاسويل"، و"قابريال ألموند" و"هربرت سيمون"، ودفيد ترومان"، دور كبير في الثورة الواسعة النطاق التي اجتاحت علم السياسة بصفة عامة والتي دعت إلى التركيز على سلوكيات الجماعات المصلحية وعملية صنع القرار، والجوانب غير الرسمية للسياسة بدلا من التركيز على الجوانب المؤسسية الرسمية.[10]

كما تميز حقل الدراسات المقارنة في هذه الفترة بالإنتقال من التركيز على دول غرب أوروبا إلى الإهتمام بدراسة الدول الصاعدة والمستقلة حديثا عن الإستعمار الأوروبي، نظرا لبروز العديد من المشكلات المرتبطة بها مثل التحديث والتنمية والتغيير الإجتماعي، والتعدد الثقافي والتاريخي في

[9] نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص 201.

[10] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، ص ص 22-23.

هذه الدول،[11] وهذا الإهتمام يرجع إلى الصراع الإيديولوجي في إطار الحرب الباردة ومحاولة كل قطب استقطاب الدول حديثة الإستقلال، مما دفع بالعلماء الأمريكان إلى اجراء دراسات عن دول العالم الثالث في ظل سياسة الإستقطاب لهذه الدول، وهذا ما دعى إليه " غابريال ألموند" في كتابه "سياسات الدول النامية" حيث قال فيه "لابد من مراجعة تجريبية لقاموس المدلولات القديمة التي كانت ذات جدوى لنا في الفترة التي بسطت ثقافة أوروبا الغربية سيادتها السياسية على العالم، لكن هذا التصميم المدلولي فقد أهليته لمعالجة الظواهر السياسية حتى في أوروبا الغربية في العقود الأخيرة".

وطرح المدخل البنيوي الوظيفي كأساس لدراسة وتصنيف النظم السياسية، ومن هنا اتجه التركيز في الدراسات السياسية المقارنة إلى الإهتمام بالثقافة السياسية والبيئة الإجتماعية والتاريخ والقيادة والسلوك الفردي، والرأي العام، والتصويت...وأصبحت المقارنة تتم بين النظم الكلية أو الفرعية، طبقا لعلاقة الأبنية بالوظائف ومعايير السلوك والقيم في المجتمع، وتعد أعمال "دافيد ايستون" D.Esston " في أواخر الخمسينات وبداية الستينات حول النظام السياسي مدخلا أساسيا في مقارنة الأنظمة السياسية، حيث حاول دافيد إيستون تصنيف الأنظمة السياسية والمقارنة بينها –أنظمة تسلطية، شمولية ، ديموقراطية– باستخدام متغير التفاعل والإستجابة لتحديد مستوى استقرار النظام السياسي. فحسب "دافيد ايستون" كلما كان هناك تفاعل إيجابي واستجابة مرضية لمطالب المجتمع كنا أمام حركية تجديد واستقرار المجتمع بشكل يخلق الشروط الضرورية لتحقيق الديمقراطية وبالتالي الرفاهية.

أما "كارل دويتش" فقد اعتمد على متغير الإتصال، كلما كان هناك اتصال ثنائي تنازلي من الأعلى إلى الأسفل كنا أمام نظام شمولي، وكلما كنا أمام اتصال ثنائي تصاعدي تعددي من الأسفل إلى الأعلى كنا أمام نظام ديمقراطي.

[11] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 249.

وفي نفس الفترة تقريبا نشر " والتر روستو" Walter Rostow " في دراسة له حول مراحل النمو الاقتصادي في بداية الستينات، والذي أكد فيه ضمنيا أن جميع الدول تمر بنفس عملية التغيير في طريقها نحو التنمية، وقسم" روستو" نمو المجتمعات إلى خمسة مراحل:

1-مجتمعات بدائية تقليدية.

2-الحضارات التقليدية (مجتمع لم يدخله التحديث مجتمعات قبلية).

3-المجتمعات الإنتقالية، الإنتقال من المجتمعات الزراعية إلى مجتمعات الثورة الصناعية.

4-المجتمعات التي تمت ثورتها الصناعية.

5-مجتمعات الإستهلاك الموسع

وفي تقسيمه لهذه المجتمعات اتخذ " روستو" المشاركة السياسية كمعيار، للديموقراطية، ويعتقد أن كل مرحلة من مراحل النمو يقابلها نموذج سياسي محدد، وبأن المرحلة الأخيرة (الإستهلاك الموسع) تكون فيها المشاركة السياسية واسعة نظرا لتحسن الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، وهذا يضمن تحقيق الديموقراطية الموسعة.

بالإضافة إلى ذلك أكد "ليبست" Lipset" من خلال كتابه الرجل السياسي سنة 1959 على العلاقات الإرتباطية بين بين التحديث الإجتماعي والديموقراطية السياسية واقترح أن المتغيرين يسيران جنبا إلى جنب، وأنه بمجرد ما تحقق الدول النامية درجة عالية من التعليم، وتتم تعبئتها، وتتوفر لدى سكانها وسائل الإتصال الحديثة، فإنها تصبح ديمقراطية، لكن موجات الإنقلابات العسكرية وحالات عدم الإستقرار التي اجتاحت الدول النامية في منتصف وأواخر الستينات قللت من أهمية مدخل ليبست وروستو لدراسة التنمية.[12]

ج- مرحلة ما بعد السلوكية: تندرج في إطار ما يعرف بالسياسة المقارنة الجديدة، هذه المرحلة بدأت في فترة الثمانينات بعدما وجهت انتقادات للسلوكيين خاصة المنظور التنموي على أساس أنه متحيز ومتمركز عرقيا وغير عام في تطبيقاته، كما تعرض المدخل البنيوي الوظيفي وقد تمت

[12] محمدد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 25.

مهاجمة هذا المدخل على أساس أنه غامض وتنقصه الدقة النظرية وأنه عبارة عن تصور مثالي للنظام السياسي الإمريكي[13]، هذه الإنتقادات على المستوى الفكري ارتبطت ارتباطا وثيقا بالأحداث التي شهدتها تلك الفترة حرب الفتنام وحركة المعارضة الداخلية المتزايدة ضدها، وتعاصدى حركات الحقوق المدنية والسياسية ومضامينها وتزايد الشكوك والتساؤلات حول مؤسسات وأشكال السلطة، ومع بداية السبعينات ظهر مداخل جديدة لتحليل السياسي المقارن أحدهما كان المدخل الكوربوراتي الذي يركز على علاقة الدولة بجماعات المصالح، أما المدخل الثاني فكان مدخل التبعية.

في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بدا حقل السياسية المقارنة أكثر انتعاشا نتيجة للتغيير في هيكلة النظام الدولي والإطار المؤسس للهيكلة المعرفية للهيكلة المعرفية المستخدمة في تحليل الظواهر السياسية في عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث برزت المنظومة الغربية كمعيار لقياس مدى التقدم الذي حققته الدول في مختلف المجالات السياسية كالديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية وغيرها، وقد أدت ثورة المعلومات إلى استخدام طرق جديدة في أداء الوظائف الترابطية بين المؤسسات السلطوية والبيئة المجتمعية وبرزت مفاهيم جديدة في التحليل السياسي المقارن كالرشادة السياسية، أو الحكم الر اشد الجودة السياسية، الهندسة السياسية، الأمن الإنساني، التحول الديمقراطي، الترسيخ الديمقراطي، الحكومة الإلكترونية، الذكاء الإصطناعي، قضايا البيئة، الإنذماج الإجتماعي.

[13] محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع السابق، ص 30.

المحور الثالث:
تصنيف الأنظمة السياسية

إن الحاجة لتصنيف النظم السياسية راجع إلى تعدد هذه الأخيرة نتيجة التحولات التي شهدها تطور الفكر السياسي والإهتمام بايجاد نظام أمثل للحكم، مما جعل تصنيف الأنظمة السياسية عملية معقدة جدا، ورغم ذلك نجد أن معظم الدراسات التي أهتمت بالنظم السياسية المقارنة، اعتمدت على مجموعة من المعايير تختلف باختلاف توجه كل باحث ومنطلقاته الفكرية وفي هذا الإطار سوف نركز على خمسة معايير في تصنيف الأنظمة السياسية تتمثل في:

أولا: من حيث معيار العدد

ويعتبر "أرسطو" أول من استخدم معيار العدد في تصنيف الأنظمة السياسية، ووفقا لهذا المعيار يمكن تصنيف الأنظمة السياسية إلى:

أ-أنظمة قائمة على الفرد، أو النظام الفردي، مثال ذلك الأنظمة الملكية.

ب-أنظمة قائمة على جماعة قليلة أو محددة، مثال ذلك الأنظمة الأرستقراطية، الأنظمة الأوليغارشية.

ج-أنظمة حكم دو طابع جماعي، أنظمة الحكم الديمقراطية.

ثانيا:من حيث معيار استخدام السلطة

تصنف الأنظمة السياسية إلى:

أ-أنظمة ديكتاتورية: تمارس السلطة والخضوع على المواطنين عن طريق الإكراه والقمع لغرض فرض الرقابة والضبط الإجتماعي، وتمارس انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع، من أمثلة ذلك الأنظمة العربية بشكل عام.

ب-الأنظمة الديمقراطية: وهي تلك التي تحقق فيها مستويات عالية من المشاركة السياسية للمواطنين في اتخاذ القرارات مع وجود هامش كبير من التعددية والتنافسية التي تسمح بالتناوب على السلطة.

ثالثا:من حيث معيار استقلالية النظم الفرعية

يستخدم بعض علماء السياسة معيار استقلالية النظم الفرعية للتمييز بين **الأنظمة السياسية ويقصد** بالنظم الفرعية مختلف التشكيلات التي تتحرك تحت نظام سياسي معين، مثل الأحزاب السياسية، النقابات، جماعات الضغط، والجمعيات الدينية والفكرية مؤسسات الإتصال الجنماهيري ووسائلة وغيرها من النظم الفرعية التي تتضمنها المجتمعات الحديثة، من خلال مدى استقلالية هذه النظم الفرعية في إدارة شؤونها الداخلية دون تدخل الحكومة أو تبعيتها لها تقسم الأنظمة إلى: [1]

أ-أنظمة لا تسمح باستقلالية للنظم الفرعية:وتندرج نظم سياسية عديدة ضمن هذا الصنف منها: نظام الحزب الواحد، النظم الأوليغارشية هذه الأوليغارشية قد تكون دينية مثل إيران، وقد تكون عسكرية مثل دول إمريكا اللاتنية، وقد تكون مادية مرتبطة بالإقتصاد.

ب-أنظمة تسمح بحريات عديدة للنظم الفرعية: هذا الصنف ينطبق على ما يسمى بالأنظمة الديمقراطية، خاصة في النظم الغربية، (هذه المسألة ليست مطلقة، فمهما كانت النظم الفرعية تنشط بكل حرية، لكن هناك حدود حمراء لا يمكن تجاوزها، مثل المساس بأمن الدولة.

رابعا/ من حيث معيار العلاقة بين السلطات أو المعيار الدستوري: ونقصد هنا تصنيف أنظمة الحكم وفق علاقة السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية مع بعضها البعض كما ينظمها الدستور، وفق هذا المعيار تقسم أنظمة الحكم إلى:

أ-نظام حكم رئاسي: يقوم نظام الحكم الرئاسي **presidential system of government** على أساس الإستقلال المطلق بين السلطات مع التوازن فيما بينها من مميزاته:

-أحادية الجهاز التنفيذي، فرئيس الدولة ينتخب من قبل الشعب وهو الذي يمارس السلطة التنفيذية بصورة فعلية لأنه يجمع بين منصب رئيس الدولة ورئيس الحكومة ـــأو الوزراء.ويترب على مباشرة الرئيس لجميع مظاهر السلطة التنفيذية مايلي:[2]

[1] عبد الغفار رشاد، مرجع سابق، ص 47.

[2] حسن مصطفى البحيري، **النظم السياسية المقارنة،** ط 3،كلية الحقوق، جامعة دمشق، 2018، ص 114-118.

-للرئيس حق تعيين الوزراء وعزلهم، وهم مسؤولون أمامه ويخضعون له خضوعا تاما وهم مسؤولون أمامه فقط، وتجدر الإشارة هنا أن النظام الرئاسي لا يعرف فكرة وجود مجلس وزاري بالمعنى القانوني، كما أن الوزير في النظام الرئاسي لا يرسم سياسة وزارته وإنما هو قائم على تنفيذ سياسة رئيس الدولة.

-بما أن النظام الرئاسي لايعرف وجود فكرة المجلس الوزاري بالمعنى القانوني، فالوزراء هم رؤساء إداريون وليس لهم الحق في التداول في المسائل العامة التي تخص الدولة، وإجتماع الرئيس مع الوزراء هو من قبيل التشاور والمداولة فقط، والمناقشات التي تدور في الإجتماع لا يقصد منها سوى أبداء وجهات النظر فيما يطرحه الرئيس من مواضيع وتقديم المقترحات بشأنها، والرئيس لا يكون مقيدا بما تسفر عنه هذه المناقشات من توصيات، لأن القرار النهائي يتخذه الرئيس بمفرده.

-عدم مسؤولية الوزراء أمام البرلمان فهم يخضعون لرئيس الدولة ولهذا فهم مسؤولون بصفة فردية أمام رئيس الدولة، وإذا أبدى البرلمان استياءه من تصرفات أحد الوزراء فلا يحق مساءلته وإجباره على الإستقالة أو سحب الثقة منه.

-يقف الرئيس على قدم المساواة مع البرلمان لأنه أنتخب من طرف الشعب وهو ممثل الأمة في مباشرة رئاسة الدولة.

ويقوم نظام الحكم الرئاسي على من الناحية الدستورية على مبدأين هما:

1-مبدأ الفصل بين السلطات: والمقصود به عدم تركيز وظائف الدولة الثلاثة التشريعية والتنفيدية والقصائية في يد هيئة واحدة بل توزيعها على هيئات متعددة وفق طبيعة اختصاصها، ولا يقصد بهذا المبدأ استقلال السلطات عن بعضها البعض إستقلال تاما إذ ليس هناك ما يمنع وجود تعان متبادل بينها حسب طبيعة كل نظام سياسي.[3] ويرجع نشأة مفهوم الفصل بين السلطات بمفهومه الحديث إلى " مونتسكيو" في كتابه روح القوانين سنة 1748، الذي تساؤل فيه عن شكل النظام الذي يؤمن الحرية بصورة أفضل؟ وأجاب حسب اعتقاده أن النظام الذي تكون سلطاته منفصلة

[3] ثامر كمال محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 251.

وتستطيع كل سلطة في حالات إستثنائية من ايقاف الأخرى، وقد هدف "مونتسكيو" بمبدأ الفصل بين السلطات وعدم تركيز وظائف الدولة في يد سلطة واحدة لحماية المحكومين من استبداد الحكام.[4] وقد أصبح هذا المبدأ أساسا لوضع الدساتير في مختلف الأنظمة السياسية المعاصرة من أجل ضمان سير العملية الديقراطية وفق النهج البرلماني، لذلك يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات من الضمانات الأساسية التي تكفل قيام دولة القانون، فهو وسيلة فعالة لكفالة احترام القوانين وتطبيقها تطبيقا عادلا وسليما بحيث تضمن خضوع السلطات الحاكمة للدستور والقانون وليس لأفراد، لأنه إذا اجتمعت وتركزت السلطة التشريعية والتنفيذية في هيئة واحدة فلاضمان لإحترام القانونلأن هذه الهيئة ستقوم بوضع القوانين وتعديلها بناء على الحالات الفردية الطارئة مما يفقد القانون صفة العدالة، وإذا اجتمعت سلطة التشريع والقضاء معا في هيئة واحدة أصبح القاضي طاغية باعتبار أنه باستطاعته سن القوانين وتعديلها وإلغائها بإرادته وحسب الحالات التي تعرض عليه للفصل فيها.[5]

ومن أهم صوره الفصل بين السلطات في النظام الرئاسي:

-يستقل الرئيس بتعيين الوزراء وعزلهم من مناصبهم دون تدخل البرلمان.

-لايحاسب الوزراء من قبل البرلمان لأنهم مسؤولون فقط أمام رئيس الدولة.

-لاتستطيع السلطة التنفيذية إقرار القوانين والتدخل في إعداد ميزانية الدولة.

-لايملك رئيس الدولة حق دعوة البرلمان للانعقاد أو حله ولا يجوز للوزراء حضور جلسات البرلمان بصفتهم الوزراية.

2-مبدأ التوازن بين السلطات: أما التوازن فيقوم على مواد دستورية تختلف من نظام ديمقراطي لآخر، ولكنها في مجملها تخلق نوع من الرقابة والتوازن المتبادل بحيث:

-تستطيع السلطة التنفيذية إقتراح القوانين دون أن تجيزها.

---

[4] نفس المرجع، ص ص 251-252.

[5] عبد الغاني بسيوني عبد الله، **الوسيط في النظم السياسية والدستورية المقارنة**، مطابع السعدي، القاهرة، 2004، ص 265.

-كما أنها تستطيع اللجوء إلى حق الإعتراض على قوانين معينة قد تتخذها السلطة التشريعية، لأن حق التوقيع النهائي على أي قانون يكون بيد السلطة التنفيذية. بالمقابل فإن السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان تستطيع أن تعترض على قرارات السلطة التنفيذية وتبطلها.

-بالمقابل فإن السلطة القضائية، فإمكانها أن تقضي بعدم دستورية أي قرار تتخذه السلطة التنفيذية، أو دستورية أي تشريع يصدره البرلمان إذا تعارض مع الدستور، ولكن تعيين أعضاء السلطة القضائية يكون بيد السلطة التنفيذية، وبالتالي يحدث هناك توازن متبادل، إذ أن السلطة التنفيذية تعين القضاة وفي ذات الوقت لاتستطيع عزلهم، فهم بمنأى عن العزل إلا بحكم قضائي صادر عن السلطة القضائية نفسها.

وهكذا تعمل كل سلطة كأنها رقيب على السلطات الأخرى في قرار تتخذه، والنموذج التاريخي لأنظمة الرئاسية يتمثل في النظام السياسي الإمريكي.

ب-نظام حكم برلماني: النظام البرلماني قائم على الفصل المرن بين السلطات مع التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقد كان هذا النظام وليد ظروف تاريخية وسوابق عرفية نشأت وتطورت في بريطانيا، وقد أدى نجاح النظام البرلماني في بريطانيا إلى الأخذ به في عدد كبير من الدول الأوروبية كالسويد والنرويج وهولندا وبلجيكا وألمانيا واسبانيا...وكذا في دول دول خارج القارة الأوروبية كإسرائيل والهند وكندا، ولبنان واليابان...كنظام للحكم، يقوم النظام البرلماني على فكرة جوهرية مفادها أن الوزارة هي السلطة الفعلية االتي يقع عاتقها مسؤولية إدارة الحكم وهي مسؤولة سياسيا عن أعمالها أمام البرلمان، ونـــظرا لأن الوزارة في هذا النظام هي محور ارتكازه فإن فقهاء القانون الـــدستوري يطلقون على هذه النظام البرلماني تسمية حـــكومة الوزارة. [6]

يعرف البعض النظام البرلماني بأنه " ذلك النظام الذي يوجد فيه رئيس أعلى للدولة يمارس اختصاصاته بواسطة وزارة مسؤولة أمام برلمان منتخب من الشعب يملك أن يثق فيها فيبقيها أو لا

[6] حسن مصطفى البحيري، مرجع سابق، ص 80.

يثق فيها فيسقطها، وتملك هي أن تطلب إلى رئيس الدولة حله والإحتكام إلى الشعب في صورة انتخابات جديدة.[7] " ويعرفه "جورج بيردو" بأنه حكومة مسؤولة أمام ممثلي الأمة تقود سياسة الدولة بدرجة من الإستقلال تخولها القيام بتلك المهمة"[8]. يقوم النظام البرلماني على مجموعة من الركائز تتمثل في:

أ-ثنائية السلطة التنفيذية: يتميز النظام البرلماني بوجود فصل عضوي بين منصب رئيس الدولة ومنصب رئيس الحكومة أو الوزير الأول، حيث يكون هناك رئيس أعلى لدولة سواء كان ملكا أو رئيسا منتخب من قبل الشعب ورئيس للحكومة أوالوزير الأول، وعلى هذا فإن السلطة التنفيذية في النظام البرلماني تتكون من طرفين رئيس الدولة من ناحية والوزارة أو ما يعرف بمجلس الوزراء من ناحية أخرى.

يقوم النظام البرلماني على أنه وإن كان رئيس الدولة يعد رئيسا للسلطة التنفيذية إلا أنه غير مسؤولا سياسيا لأنه لايتمتع بأي سلطة فدوره لا يتعدي التوجيه والنصح، ومن ثمة وجب نقل السلطة الفعلية لرئيس أو رئيس مجلس الوزراء أو الوزير الأول بوصفه المسؤول عن ممارسة سلطة التنفيذ أمام البرلمان الذي يملك حق محاسبته وسحب الثقة منه واسقاطه.[9]

و وزير أول أو رئيس للحكومة وهذا الأخير هو الذي يتولى السلطة التنفيذية بشكل فعلي، من مهامه تعيين الوزراء بوصفه زعيم الأغلبية في البرلمان، وطبقا لذلك فإنه يختار وزراءه من أعضاء حزبه.

ب-مسؤولية السلطة التنفيذية أمام البرلمان، سواء كانت هذه المسؤولية جماعية؛ بمعنى أن تكون السلطة التنفيذية مسؤولة عن السياسية العامة أمام البرلمان، أو مسؤولية فردية؛ بمعنى كل وزير مسؤول أمام البرلمان عن أعمال وزارته والتي لا تدخل في السياسة العامة للحكومة. وبما أن السلطة التنفيذية مسؤولة أمام البرلمان يحق لهذا الأخير سحب الثقة منها، وإذا فقدت الوزارة ثقة البرلمان

---

[7] نفس المرجع، ص 81.

[8] عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق.

[9] أحمد عبد اللطيف إبراهيم السيد،**السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام البرلماني، دراسة مقارنة**، الرياض، 2014، ص 12.

تسقط بأكملها، وإذا سحب البرلمان الثقة من أحد الوزراء عليه تقديم استقالته.[10] وتعد المسؤولية السياسية للوزارة حجر الزاوية في النظام البرلماني والركن الأساسي في بنائه، بدونها يفقد هذا النظام جوهره وتتغير طبيعته.واختيار رئيس الوزراء في النظام البرلماني تكون من أعضاء الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية وعمليا يكون هو زعيم الحزب الفائز بالأغلبية، حتى ولو لم يكن محل رضى من طرف رئيس الدولة أو الملك، وحتى يستطيع المجلس الوزاري العمل بانسجام وتجانس فإن رئيس الوزراء لديه حق اختيار أعضاء وزارته وعادة ما يكون هؤلاء من أعضاء حزبه.

ج-الفصل المرن بين السلطات: بمعنى توزيع الإختصاصات بين السلطين التشريعية والتنفيذية يجي أن يقوم على أساس الفصل المرن بينها مع التعاون، أي فصل يتضمن رقابة كل منهما للأخرى بشكل يحقق التوازن والتعادل بينهما.ومن الأعمال التي تقوم بها السلطة التشريعية لمراقبة السلطة التنفيذية:[11]

-حق حجب الثقة عن الوزارة بكامل أعضائها أو أحد الوزراء وهي أهم وسيلة أعطاها النظام البرلماني للسلطة التشريعية لمراقبة السلطة التنفيذية.

-حق توجيه أسئلة إلى الوزارء بقصد الإستفسار عن بعض الأعمال التي تتعلق بوزاراتهم، واستجوابهم لمحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في نطاق اختصاص وزارتهم.كما يحق لها اجراء تحقيقات من خلال لجنة يعهد إليها بهذه المهمة بهدف توضيح لحقائق معينة والتأكد من صحة ما يقدمه أعضاء المجلس الوزاري.

وفي مقابل الحقوق السابقة التي يضعها المشرع الدستوري تحت تصرف السلطة التشريعية جعل المشرع للسلطة التنفيذية أيضا وسائلها التي تستطيع بواسطتها أن تؤثر في عمل البرلمان وفي وجوده أحيانا والتي يتحقق بها إيجاد التوازن بين السلطتين، تتمثل الوسائل التي تمتلكها السلطة التنفيذية للتعاون مع السلطة التشريعية والرقابة عليها في:[12]

[10] حسن مصطفى البحيري، مرجع سابق، ص 82.

[11] أحمد عبد اللطيف إبراهيم السيد، مرجع سابق، ص 7.

[12] نفس المرجع ، ص 8.

-تقوم السلطة التنفيذية بالأعمال الخاصة لتكوين البرلمان، مثل الإعداد والإشراف على عملية الإنتخاب.

-استدعاء البرلمان للإنعقاد أو إنهاء دوراته، كما يحق للسلطة التنفيذية حل البرلمان، ولها حق اقتراح القوانين والإعتراض عليها وإصدارها.

-كما يسمح للنواب الجمع بين عضوية البرلمان والوزارة.

ج-نظام الحكم شبه رئاسي: النظام الشبه الرئاسي هو مزيج بين التصور الرئاسي والبرلماني، حيث تم أخذ بعض قواعد النظام الرئاسي وضمها للنظام البرلماني فنشأ نظام مختلط أطلق عليه مصطلح النظام الشبه الرئاسي، نشأ في فرنسا يعد لجوئها سنة 1958، إدخال تعديلات على دستور الجمهورية بسبب فشل النظام البرلماني في ظل الجمهورية الرابعة التي ترتبت عن دستور 1946، بسبب تكراره طرح الثقة في الحكومة وهذا أدى إلى عدم إستقرار السلطة التنفيذية.[13] ثم أخذت به دول عديدة مثل البرتغال، فرلندا، الجزائر، من خصائصه:

-ثنائية السلطة التنفيذية، والمشكلة من رئيس الدولة ورئيس الحكومة أو الوزير الأول، يتولى رئيس الجمهورية رئاسة مجلس الوزراء مما يجعلة عضوا أساسيا في ممارسة السلطة التنفيذية.

-مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، إذا كان النظام الرئاسي يقوم في الأصل على تجسيد السلطة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية المنتخب من قبل الشعب والوزراء هم منفذون لسياساته، ومسئولون أمامه حيث لا يوجد مجلس للوزراء، فإن النظام الشبه الرئاسي لم يأخذ بهذه القاعدة بكاملها بل أضاف إليها قاعدة أخدها من النظام البرلماني وهي مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، وبهذا أصبحت الحكومة مسئولة أمام الرئيس وأمام البرلمان معا.

-ممارسة الرئيس لصلاحيات تشريعية واسعة، منها صلاحية التشريع في المجال التنظيمي وإصدار القرارات في شكل مراسيم تنفيذية، كما يحق له اللجوء إلى الإستفتاء الشعبي للحصول على موافقته لتشريع أي قانون في المسائل الهامة.

[13] سعاد الشرقاوي، **النظم السيايسة في العالم المعاصر**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2007، ص 123.

-تعيين الوزراء وعزلهم من صلاحيات رئيس الدولة وحده، فرئيس الدولة باعتباره رئيس السلطة التنفيذية الحقيقي لها فإنه المخول له إختيار وزراءه وإقالتهم من مناصبهم.

-لرئيس الجمهورية الحق تعيين الوزير الأول وكبار الموظفين في الدولة.

-الهيئة التنفيذية منبثقة عن البرلمان، وقائمة على الأغلبية الحزبية، وبما أن الحكومة منبثقة عن البرلمان فهي مسؤولة أمامه ويمكنه سحب الثقة منه، كما أن للهيئة التنفيدية حق حل البرلمان.

د-نظام حكومة الجمعية النيابية: نظام حكومة الجمعية النيابية أو نظام اندماج السلطات هو شكل من أشكال الأنظمة السياسية يقوم على أساس جمع اختصاص السلطتين التشريعية والتنفيذية في يد جمعية نيابية وهي هيئة منتخبة من طرف الشعب، ونظرا لصعوبة ممارسة ممارسة جميع السلطات العامة من قبل هيئة واحدة تعطي الجمعية النيابية ممارسة السلطتين التنفيذيو القضائية إلى هيئات منتخبة من قبلها وخاضعة لها خضوعا تاما وتتلقى التعليمات والتوجهات منها، بحيث تصبح كل منها مجرد مندوبة عن الجمعية لتنفيذ السياسة العامة التي تضعها،[14] يتميز نظام حكومة الجمعية الوطنية بخاصيتين هما:[15]

-تركيز السلطة في يد البرلمان، حيث يقوم نظام حكومة الجمعية على أساس أن السيادة في الدولة واحدة لا تتجزأ ومن ثمة فو نظام قائم على وحدة السلطة في الدولة وعدم قابليتها للتجزئة فلا وجود لسلطات في الدولة سوى السلطة التشريعية التي تضلع بمهامها الهيئة أو الجمعية النيابية المنتخبة من الشعب.

-تبعية الحكومة للبرلمان، إن السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الوزراء والوزراء خاضعة للبرلمان وتابعة له تبعية كاملة فهو يتولى توجيه الحكومة والإشراف على عملها، ويستطيع تعديل قراراتها وإلغائها؛ والوزراة مسؤولة سياسيا أمام البرلمان، لذلك فإن نظام الجمعية النيابية يقترب في مسألة المسؤولية السياسية من النظام البرلماني.

---

[14] تامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 263.

[15] حسن مصطفى البحري، مرجع سابق، ص ص 196-197.

وأهم ميزة لهذا النظام أنه لا يعرف مبدأ الفصل بين السلطات وهذه الفكرة دافع عنها المفكر والفيلسوف "جان جاك روسو" في كتابه " العقد الاجتماعي" وهاجم على أساسها فكرة الفصل بين السلطات التي نادى بها " مونتسكيو" فقد رأى "روسو" أنه لا يمكن لإرادة العامة فيما يتعلق بسن الشرائع أن تتنازل عن سلطتها لأحد.غير أن الإرادة العامة لا يمكنها أن تطبق وتنفذ الشرائع التي تسنها بل تعهد إلى موظفين لتطبيقها وتنفيذها تحت إشرافها، وهؤلاء الموظفين هم خدام الشعب ويتقاضون راتبا لقاء خدماتهم .[16] وتعد النظام السويسري المثال الوحيد على تطبيق نظام حكومة الجمعية أو ما يعرف بالنظام المجلسي.

خامسا: من حيث اتخاذ القرار في إطار العملية الديموقراطية

وفقا لهذا المعيار تصنف الألنظمة السياسية إلى: الأنظمة الديموقراطية، الأنظمة الشمولية، الأنظمة التسلطية.

1-الأنظمة الديمقراطية: تعرف الديموقراطية على أنها نظام حكم لإدارة الصراع السياسي بالطرق السلمية، ونظام لإختيار الحكام وصنع القرارات وهي بهذا المعنى تعد واحدة من الحلول الكثيرة التي قدمها المفكرون والفلاسفة عبر العصور لحل مشكلة استبداد اللحكام وتعسفهم عند صنع القرارات السياسية، ولحماية حقوق الناس وحرياتهم.[17] وتعني الديمقراطية لفظا حكم الشعب وهي كلمة يونانية مشتقة من كلمتين "Démos" وتعني الشعب و " Kratos" وتعني الحكم أوالسلطة[18]، وفي الممارسة العملية للديموقراطية تنوعت المضامين التي قدمت للفظة الشعب وأختلفت الطرق والأساليب التي تتم من خلالها ممارسة الحكم لتختلف بذلك أنواع وأشكال الديموقراطية عبر العصو.

والمضمون الأكثر تطابقا مع الديمقراطية المعاصرة هو ذلك المرتبط بالنظام السياسي أي بعمل المؤسسات والإجراءات والقيم التي تنظم عملية اتخاذ القرارات، وتنظم علاقة مؤسسات الحكم

---

[16] حسن مصطفى البحري، مرجع سابق، ص 194.

[17] محمد طه بدوي، **النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، 2013، ص 127.

[18] محسن خليل، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، المكتب العربي للطباعة والنشر، الإسكندرية 1987، ص 413.

بالمواطنين[19].وقد ارتبطت هذه الممارسات الديمقراطية بالنظم الليبرالية في المجتمعات الغربية، ولكن هذا لا يعني أنه ليس هناك ممارسات متعددة للديمقراطية، كما أن انتشار الديمقراطية إثر موجات التحول الأخيرة أثبتت أن الديمقراطية تتعايش مع ثقافات وحضارات لا تستند إلى القيم الليبرالية مثل الديموقراطية في اليابان والهند، والديمقراطية بهذا المعنى تتأثر بالضرورة بالأولويات وقيم المجتمعات التي تطبق فيها.

خصائص الأنظمة السياسية الديمقراطية: يحدد "موريس دوفرجيه " خصائص الديموقراطية كنظام سياسي في ثلاثة عناصر أساسية هي:[20]

- الحكم وتولي السلطة عبر انتخاب شامل على أساس الإقتراع العام.

-وجود برلمان أي سلطة تشريعية لها صلاحيات واسعة.

-وجود سلطة قانونية وتراتبية في القواعد القانونية تضمن رقابة السلطة القضائية على السلطات العامة.

أما صامويل هانتنغتون فيرى أن الأنظمة الديمقراطية المعاصرة تتميز بمؤسساتها الديمقراطية والمتمثلة في البرلمان، الأحخزاب السياسية والإنتخابات عبر الإقتراع الجماهيري العام وهي ظواهر، ويعرف الديموقراطية المعاصرة بأنها" نهج في الحكم يقوم على أساس الإنتخابات الحرة والنزيهة والمؤسسات الثابتة على تداول السلطة بين الأحزاب السياسية وحرية الإختيار لكل الناخبين".[21]

ويرى آخرين أن الأنظمة الديمقراطية تقوم على مجموعة من المبادئ تتمثل في:

-وجود مستويات عالية من المشاركة السياسية، واهتمام كبير بالشأن العام بوجود تعددية حزبية تنافسية، وتنافس على السلطة تحدده إجراءات قانونية متفق عليها.

-وجود فكر قانوني راسخ؛ أي أن العلاقة بين المواطن والدولة هي علاقة قانونية، مع نضوج واستقرار في الحريات.

---

[19] محمد طه بدوي، مرجع سابق، ص 128.

[20] عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق، ص 48.

[21] صامويل هانتنغتون، **الموجة الثالثة للتحول الديموقراطي أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، لندن، 1991، ص 5.

-وضوح الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، فالكل قائم على نظام رأسمالي راسخ فكرا وممارسة.

-وجود ضمانات كافية لممارسة الحريات العامة، وما يتضمن ذلك من حرية واستقلالية لوسائل الإعلام.

-هناك شكل معين للفصل بين السلطات، أو توزيع للسلطات بين ثلاث هيئات هي السلطة التنفيذية، التشريعية والقضائية مع وجود رقابة متبادلة بينهما.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن النظام الديمقراطي هو أفضل الأنظمة للحد من الممارسات المستبدة للحكام وتقييدها و أكثرها توفيرا لآليات محاسبة المسؤولين، ولكن من حيث المبدأ لا يوجد نظام ديمقراطي مكتمل الأركان يصلح لكل دول العالم، فلكل دول دولة مميزاتها وخصائصها، ولهذا فلا يمكن تصدير الأشكال الديمقراطية دون مراعاة الأوضاع الداخلية لكل مجتمع ومرجعياته وقيمه.

2-الأنظمة الشمولية: الشمولية هي ميل إيديولوجي فلسفي سياسي للهيمنة على الحياة الإجتماعية والسياسية بصفة كلية من خلال سلطة واحدة تسيطر على جهاز الدولة، يعرف " فريدريك" الشمولية بأنها أنظمة سياسية ذات ايديولوجية شمولية يسيطر فيها البوليس السري وتدار من قبل الحزب الواحد، وتهيمن فيها الدولة على الإقتصاد والسياسة والثقافة ووسائل الإعلام"[22] هذا التعريف جاء ليصف النظام السياسي الشيوعي في عهد "ستالين " والنظام النازي في عهد "هتلر" والفاشي في عهد "موسيليني"، وبعدها أصبح يطلق على المنظومة السياسية لدول أوروبا الشرقية والوسطى وبعض الأنظمة في آسيا وكوبا.

الأنظمة الشمولية هي أنظمة غير ديمقراطية هدفها إستخدم السلطة لتحويل نسيج الدول المؤسساتي الكامل حسب هدف إيديولوجي معين وسبب الأهداف الطموحة للنظام الشمولي فإن غالبا ما يكون العنف أداة ضرورية لتدمير أي عائق للتغيير، واستخدام العنف لا يقضي على أعداء الإيديولوجية الشمولية فحسب وإنما يدمر الإرادة الإنسانية ويحطم قدرة الأفراد على الإبداع

[22] عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق.

ويضعف كثيرا تطلعهم للحرية، وفي ظل هذه الظروف يصبح استخدام الإرهاب والعنف شائعا بغية تحطيم المؤسسات القائمة وإعادة تشكيلها حسب الصورة التي تقررها القيادة.وغالبا ما تظهر الشمولية عندما يكون لأولئك الذين يصلون إلى السلطة توجهات راديكالية ترفض الوضع القائم وغالبا ماترى أن التغيير الثوري لا مفر.[23] من خصائص الأنظمة الشمولية:

-وجود إيديولوجية رسمية يعلن عنها النظام كمصدر للشرعية والحكم.

-وجود حزب واحد تحت قيادة زعيم، يمارس السلطة بشكل قمعي ضد مجموعات وفئات كبيرة من المجتمع، - احتكار كامل لوسائل الإعلام، والسيطرة على الحياة الثقافية والإقتصادية.

-اندماج الدولة في الحزب الواحد اندماجا تاما.

وتمثل حاليا كوريا الشمالية هذا النوع من الأنظمة، إذ تهيمن على كوريا ايديولوجيا معقدة تعطغى على كل جوانب الحياة مدعومة بالخوف والعنف المنتشر وغياب الحريات الفردية البسيطة.

3-الأنظمة التسلطية: هذا المفهوم يشير إلى مجموعة واسعة من الأنظمة السياسية، ويستعمل عادة لوصف الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث، كما يقترن بأوصاف أخرى مثل الديكتاتورية والإستبدادية. تعرف الأنظمة التسلطية بأنها أنظمة سياسية تعتمد على الإكراه والعنف في ممارسة السلطة مع غياب إيديولوجية واضحة، وضعف المشاركة السياسية، من خصائصها:

-غياب ايديولوجية واضحة مع محدودية التنافس السياسي.

-هناك استعمال للعنف والإكراه المادي من أجل فرض الولاء السياسي.

-ضعف في توسيع الحريات العامة والإعلام والصحافة، فهذه الأخيرة خاضعة لرقابة الدولة.

-السلطة السياسية ذات مؤسسات غير مستقرة وضعيفة تحكمها نخب تقليدية أو نخب حديثة ذات توجه عسكري في الغالب.

ويندرج ضمن النظم التسلطية مجموعة من الأنظمة السياسية:

[23] باتريك أونيل، **مبادئ علم السياسة المقارن**، ترجمة باسم جبيلي، دار الفرقد للطباعة والنشر، سوريا، 2012، ص 220.

أ-الديمقراطيات الوصائية أو الموجهة: ويمكن تسميتها أيضا بالديموقراطيات الغوغائية أو الفوضوية، وهي نظم ديموقراطية من حيث وجود برلمانات ووجود تعددية سياسية ظاهرية، ولكن السلطة السياسية فيها محتكرة في يد نخب مشكلة من كبار رجال الأعمال أو نخب عسكرية. ويعود انتشار هذه الأنظمة إلى بداية التسعينات أين اتجهت العديد من أنظمة دول العالم إلى تبني الديمقراطية كنهج سياسي تماشيا مع التحولات التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة.

هذا النوع من الأنظمة تكون المأسسة السياسية ضعيفة، بحيث يكون للهيئات الرسمية في الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية مجالات للسلطة تعمل فيها، ويمتع الناس بحق التصويت وتجرى الإنتخابات على أساس منتظم وتنافس الأحزاب السياسية، لكن هذه المؤسسات والعمليات تكون مقيدة أو لا يمكن التنبؤ بها في طرق تتسق مع الديمقراطية وعادة ما يملك المسؤولون في الهيئات التنفيذية مستوى كبير من السلطة وحتى الرؤساء في الأنظمة قد يعتمدون على الإستفتاءات لتجاوز الدولة وتأكيد قوة السلطة التنفيذية، أما الهيئات التشريعية فتكون بدرها أقل قدرة على مراقبة السلطة التنفيذية، أما السلطة القضائية والمحاكم الدستورية فغالبا ما تكون مؤيدة للمسيطرين على السلطة التنفيذية، وبالإضافة إلى فإن التنافس السياسي موجود على الورق فقط، لأن الأحزاب المعارضة مقيدة ويتم استخدام الإعلام والنظام القضائي للتضييق على عليها، ويتم التلاعب بالانتخابات بتغيير القوانين الانتخابية وحرمان الأفراد من الترشح وشراء الأصوات...[24] وتعتمد على الجيش والشرطة في قمع المظاهرات التي تمس مصداقية السلطة والمنتقدة لكيفية تسيير الشؤون العامة للبلاد، ومن أمثلة على ذلك النظام الجزائري، النظام والنظام المصري.

ب-الملكيات المطلقة: وهي الأنظمة السياسية الأكثر انتشارا عبر التاريخ، حيث يحكم النظام السياسي ملك يتولى السلطة وراثيا، ويشرف على كل أجهزة السلطة. ورغم سلطة الملك الواسعة في وضع القوانين وتعديلها وإلغائها إلا أن الملكية المطلقة تبتعد عن الإستبدادية كونها تلتزم بالقوانين النافذة وخاصة القوانين الأساسية المتعلقة بالوراثة وشروطها وفي حالة مخالفتها لا يتعرض

[24] باتريك أونيل، المرجع السابق، ص 247.

الملك إلى أية مساءلة أو عقاب وإنما تعتبر معاقبته من اختصاص الإله فقط.[25] هذا النوع من الأنظمة السياسية قد زال من الوجود في عصرنا الحالي وأن الأنظمة الملكية الحالية أصبحت مقيدة وبدرجات متفاوتة، وهذه الأنظمة هي السائدة في دول الخليج العربي، السعودية والمغرب، حيث تقوم الملكيات في هذه الدول على أساس توارث العرش وحق الحاكم في تولي دون موافقة الشعب، إلا أن الملك أو الحاكم لا يحكم بمقتضى إرادته المستقلة ولكنه يخضع للقواعد الدستورية القائمة في الدولة.

ج-الأنظمة الإستبدادية أو الديكتاتورية: وهي أنظمة يحكمها فرد من دون الإلتزام بأي قواعد أو قوانين في الحكم.فالملك أو الحاكم المستبد يصدر القوانين ويضعها لكي يطيعها الشعب بينما بعيدا عن أحكامها، ويبتعد هذا النظام عن الملكية المطلقة بعدم وجودة قاعدة الوراثة، إذ قد يصل الحاكم إلى السلطة عن طريق الإنقلاب أو الإحتلال.[26] لقد شهدت الحقب التاريخية هذا النوع من الحكم ولكن ما تبقى منه أو ما يقاربه في عصرنا الحالي أخذ يحمل اسم الأنظمة الديكتاتورية بدلا من الإستبدادية.

د-الأنظمة العسكرية: عرف هذا النوع من أنظمة الحكم إنتشارا واسعا في منتصف القرن العشرين خاصة في دول العالم الثالث في إمريكا اللاتنية وإفريقيا، وأجزاء من آسيا، التي تعاني من الإضرابات والعنف نتيجة فقدان الشرعية وتدخل القوات المسلحة في السياسة بشكل مباشر، وتنظر لنفسها بأنها القوة الوحيدة القادرة على ضمان الإستقرار وحماية مصالح الدولة، وعادة ما يبرز الحكم العسكري عقب انقلاب يسيطر فيه على الحكم بالقوة.

يفقتر الحكم العسكري غالبا إلى إيديولوجيا محددة، كما يفتقر إلى قيادة كاريزمي أو تقليدي، ولهذا فهي لا تمتلك الشرعية في نظر الشعب، مما يدفع القيادات العسكرية ومن أجل كسب الشرعية إلى الإستعانة بالسلطة العقلانية، ويعرف الحكم العسكري الذي يعكس هذا المنطق

[25] صالح جواد كاظم، وأخرون، **الأنظمة السياسية**، بغداد، مطبعة دار الحكمة، 1991، ص 14.

[26] صالح جواد كاظم، نفس المرجع، ص 15.

" البيروقراطية الإستبدادية" وهو نظام يشترك فيه أصحاب السلطة من موطفي الدولة البيروقراطيين مع القوات المسلحة أيمانا منهم بأن هذا النوع من الحكم يحل مشكلة البلاد.ومن أمثلة الدول التي تتبنى هذا النوع من نظام الحكم روسيا؛ حيث ينظر إلى النظام السياسي الروسي على أنه بيروقراطي استبدادي، لأن أولئلك الذين يتولون السلطة من جهاز الأمن أو القوات المسلحة بما فيهم الرئيس الحالي " فلاديمير بوتين" .[27]

-**الأنظمة الشعبوية:** يكون سند بقاء النظام السياسي فيها هو كاريزمية الزعيم، مع سياسات تترع إلى القومية والشعبوية، من أمثلة ذلك النظام السياسي الجزائري في عهد الرئيس الراحل " هواري بومدين" وكذلك النظام السياسي المصري في عهد الرئيس " جمال عبد الناصر".

-**الأنظمة التيوقراطية:** وهي الأنظمة التي تحكم باسم الدين، حيث يؤسس النظام السياسي على مجموعة من المعتقدات الدينية، وبالتالي يكون الإيمان بهذه المعتقدات الدينية المصدر الوحيد لشرعية النظام مما يجعل المؤسسات الديمقراطية ثانوية أو مناقضة لما يوصف أنه إرادة الله،[28] وتمثل ايران النموذج الأفضل لهذا النوع من الحكم، ففي عام 1979 أطاحت الثورة بالنظام العلماني الذي كان سائدا وظهرت حكومة جديدة يرأسها رجل دين "آية الله الخميني" الذي تبنى فكرة إقامة حكومة إسلامية وهو ما تم تطبيقه في ايران فعلا إلى يومنا هذا، والأمر الأهم في النظام الإيراني السلطات التقليدية في الحكومات العلمانية (السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية)، مجسدة في مؤسسات يسيطر عليها الزعماء الدينيون، والرئيس يخضع خضوعا تاما للمرشد الديني الأعلى الذي يجسد السلطة الفعلية في النظام السياسي الإيراني.

[27] باتريك أونيل، مرجع سابق، ص 242.

[28] نفس المرجع، ص 246.

المحور الرابع:
إقترابات تحليل
النظم السياسية

يقصد بالإقتراب طريقة التقرب من الظاهرة بغية تفسيرها بعد اكتشافها وتحديدها بالإستناد إلى مفاهيم ومتغيرات رئيسية يرى الإقتراب بأنها الأنسب للتفسير، ويشير كذلك إلى الضوابط التي تشير إلى اختيار موضوعات ومعلومات معينة واستبعاد معلومات أخرى من نطاق البحث؛ أي الزاوية التي سوف نعالج من خلالها موضوع معين. وفي دراسة النظم السياسية هناك عدة إقترابات من بينها:

أولا: الإقتراب القانوني

يشير مصطلح القانون إلى ثلاث معان: أنه قاعدة صنعها وتصيغها هيئة شرعية تصدر على شكل مرسوم أو قرار، أو أنه مجموعة من المبادئ والمعايير الأخلاقية وهنا نتكلم عن مبادئ سامية مثل القانون الإلهي والتشريعات الدينية، أو أنه مجموعة من الإنتظامات والضرورات والعلاقات بين العناصر والظواهر وهنا نتكلم عن القوانين الطبيعية.[1]

ويعتبر الإقتراب القانوني من الإقترابات التقليدية وأول اقتراب استعمل في تحليل النظم السياسية، يركز هذا الإقتراب على دراسة صلاحيات الأجهزة الحكومية والعلاقة القانونية بينها، ومدى تطابق الأنشطة الحكومية مع القاعدة القانونية. يغلب عليه الطابع الوصفي بمعنى يصف الظواهر من خلال معيار المشروعية القانونية، التطابق والخرق والإنتهاك، ويستخدم مجموعة من المفاهيم مثل الحقوق والواجبات والإلتزام والمسؤولية ...كما يعتمد هذا الإقتراب على فلسفة الآلية الرسمية والتي يترتب عليها مجموعة من الأسس: [2]

1-الهيكل التنظيمي الرسمي هو الإطار الذي تتم فيه العلاقات الوظيفية داخل الأجهزة الإدارية.

2-التنظيم الرسمي لا بد أن يحكم العلاقات الرسمية وغير الرسمية داخل الإجهزة الإدارية.

3-اتخاذ القرارات مسئولية المستويات الإدارية العليا ولابد أن تتم وفق التسلسل الإداري داخل وحدات الجهاز الإداري.

[1] عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص 19.

[2] عبد النور ناجي، بومين طاشمة، مرجع سابق، ص 195.

4-إنفراد السلطة أو الأجهزة التشريعية بمهمة تحديد وصياغة السياسات العامة واصدارها وتطويرها وتعديلها، دون أن يكون، دون أن يكون لدى المنظمات العامة ومؤسسات الخدمة المدنية أي صلاحية في ذلك وأن يقتصر دورها على مجرد تنفيذ تلك السياسات.

-أنه قاعدة تصنعها وتصيغها هيئة شرعية تصدر على شكل مرسوم .

-أنه مجموعة من المبادئ والمعايير الأخلاقية وهنا نتكلم عن مبادئ سامية مثل التشريعات الدينية.

-أو أنه مجموعة من الإنتظامات والضرورات والعلاقات بين العناصر والظواهر وهنا نتكلم عن القوانين الطبيعية.

وبناء على ما سبق وبناء على ما سبق فإن الزاوية التي ينطلق منها الإقتراب القانوني في دراسته للنظم مؤداها أن النظام السياسي عبارة عن نسق من القواعد والقيم القانونية العامة والمجردة تقوم على حمايتها وتنفيذها مجموعة من الهيئات والمؤسسات الرسمية التي تتمتع بسلطة القهر والإكراه. [3] وفق الإقتراب القانوني يمكن إجراء مقارنات مقارانات لأداء مؤسسات النظام السياسي بالنظر إلى مدى الإلتزام بالقواعد القانونية في البلدان المختلفة وما مدي عدم التزام المؤسسة بالقواعد القانونية على أدائها. وحسب الكثير من الباحثين فإنه لا من الصعب فهم نظام السياسي في أيه دولة بعيدا عن قانونها الدستوري والإداري.[4]

يرجع ديوع هذا الإقتراب إلى عدة عوامل، فمن ناحية شهدت بدايات القرن العشرين ثورة في صياغة الدساتير ولنتشارها في أوروبا وإمريكا.ومن ناحية أخرى ظهر في تلك الفترة مفهوم التدريب سواء التدريب على المواطنة للمهاجرين الجدد، أو التدريب على الإدارة والخدمة العامة، أو على أعمال البرلمانات، والعامل الثالث الذي دفع للإهتمام بالتحليل القانوني نابع من الصورة الخاصة بالنظام الأمريكي لدى الأمركيين أنفسهم، إذ أنهم يرون أن حكومتهم هي حكومة القانون

[3] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 195.

[4] كمال المنوفي، **نظريات النظم السياسية**، وكالة المطبوعات، الكويت 1985، ص 22.

وليس الرجال، على الرغم من أن الرجال هم الذين يطبقون القانون ولذلك ففهم النظام السياسي يسلتزم تحليل القانون.[5]

حدود توظيف الإقتراب القانوني: على الرغم من الأهمية التي يكتسيها الإقتراب القانوني في دراسة النظم السياسية في شكل مقارن، إلا أنه يظل قاصرا على الإحاطة بجميع جوانب النظام السياسي فضلا على أنه يركز على الأطر المعيارية الشكلية ويعطي أهمية كبيرة لدراسة الدساتير، ويهمل العمليات والنشاطات غير الرسمية ودور الفواعل الأخرى في تقرير القواعد القانونية والتلاعب بها، بالإضافة إلى أنه لايعطي للبيئة أي أثر،(البيئة الاقتصادية، والاجتماعية والتاريخية)، ويتعامل مع النظام السياسي باعتباره نظاما مغلقا وبناء ساكنا. ولكن هذا لا يمنع من الإعتماد عليه كأداة للتحليل ووسلة لتفهم الأنظمة السياسية مكملة للمداخل الأخرى التي تهتم بالفواعل الكامنة خلف المؤسسات.

ثانيا: الاقتراب المؤسسي

المقصود بالمؤسسة هي مجموع المظاهر والأنماط التي تمثل الخيارات الجماعية والتي تحدد وتقيد وتعطي الفرص للسلوك الفردي، ويقصد بالمؤسسات السياسية مجموعة العناصر التنظيمية ذات العلاقة بالنظام السياسي.

جاء الاقتراب المؤسسي كرد فعل على الاقتراب القانوني، حيث أدرك العديد من علماء السياسة أن الظاهرة السياسية هي أكثر من مجرد الأبعاد القانونية والدستورية، ومن ثمة حدث تحول في بؤر الاهتمام وأصبح منصبا على دراسة الحقائق السياسية كالمؤسسات التشريعية والتنفيذية والمحاكم، ودراسة الوظائف الخاص بالرئيس ونظم الانتخابات والأحزاب السياسية والبيروقراطيات.[6] ويركز على المؤسسة كوحدة للتحليل؛ أي أنه يعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوك والمخرجات على اعتبار أن المؤسسات تمثل متغيرا مستقلا يؤثر على تحديد من هم الفاعلين

[5] نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص 204.

[6] نفس المرجع، ص 205.

الذين يسمح لهم بالمشاركة في الحياة السياسية، وتحديد نمط الإستراتجيات التي ينتهجونها وتؤثر على الخيارات والمعتقدات التي يتبنوننها حول المكن والمرغوب فيه.[7]

ويمكن القول أن الإقتراب المؤسسي قد مر بمرحلتين:

المرحلة التقليدية: كان الإهتمام فيها منصبا على دراسة الدولة ومؤسساتها الرسمية، ومدى التزام هذه الأخيرة بالقواعد الدستورية، والتركيز على مواضيع مثل الحكوم والبرلمان والسلطة القضائية والجهاز الإداري ...أي دراسة المؤسسات في ضوء شرعيتها الدستورية وفي ضوء هذه النقاط يلتقي مع الإقتراب القانوني.

المرحلة الحديثة: وهي أحد افرازات الثورة السلوكية ظهرت المؤسسية الحديثة في منتصف الستينات على يد العالم الإمريكي "صمويل هانتنغتون" وذلك في كتابه النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة" وانتشر التحليل المؤسسي بشكل جلي في بداية الثمانينات.

يقوم هذا الإقتراب على شرح وتفصيل وصفي للمؤسسة والمقارنة بين المؤسسات من حيث: [8]

1-كيفية تكوين المؤسسة.

2-الهدف من وجود المؤسسة.

3-مراحل تطور المؤسسة أو نموها.

4-الوسائل التي تستطيع من خلالها المؤسسة الحفاظ على بقائها.

5-الطريقة التي يتم بها تجنيد الأفراد في المؤسسة.

6-البناء الداخلي والهيكل الخارجي للمؤسسة.

7-علاقة المؤسسة بالمؤسسات الأخرى وبالمجتمع ككل.

8-المدى الزمني الذي تستطيع أن تمارس فيه المؤسسة عملها.

9-وظائف المؤسسة وأهميتها.

---

[7] عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق، ص 21.

[8] نصر محمد عارف،مرجع سابق، ص205.

وقد اهتم "هانتنغتون " Huntington" بدراسة المؤسسات وابعادها وأنماطها ووفقا لدراسته فإن الأنظمة السياسية تختلف فيما بينها في مدى قوة مؤسساتها السياسية، وقد صاغ مفهوم المؤسساتية لقياس قوة المؤسسات، ويقصد بالمؤسساتية "تلك العملية التي بها تكتسب التنظيمات والإجراءات حتمية وثباتا"[9] وحسبه فإن مستوى المؤسساتية في أي نظام سياسي يمكن قياسه وفقا أربعة معايير:[10] التكيف، التعقيد، الإستقلالية وتماسك تنظيماته وأجراءاته.

أولا: التكيف: ويقصد به مقدرة المؤسسة على الاستجابة لتأثيرات الداخلية والخارجية ومواجهتها من خلال ترتيبات معينة كإحداث تغييرات في الأشخاص أو الوظائف فكلما كان مستوى التكيف عال في تنظيم أو اجراء كان هذا التنظيم أو الإجراء على مستوى عال من المؤسساتية، ومع تناقص تكيفه وتزايد تصلبه ينخفض مستواه المؤسساتي، وتقاس قدرة التكيف باستخدام المؤشرات التالية:

1-**العمر الزمني:** فكلما كان عمر المؤسسة طويلا كانت أقدر على التكيف، وصار مستواه المؤسساتي أرفع والعكس صحيح، بل إن المؤسسة الأكثر رسوخا في القدم هي أكثر تأثيرا وبشكل ايجابي في تعزيز أداء الدولة واستقرارها.

2- **العمر الجيلي:** ويتعلق بالتغيرات في القيادة العليا للمؤسسة ومدى تعبيرها عن التغير الجيلي؛ أي هل انتقلت القيادة سلميا من جيل إلى جيل؟ فالمؤسسة التي يكون فيها الإنتقال بشكل سلمي وهادئ هي الأقدر على التكيف من المؤسسة التي تتم فيها عملية الإنتقال للقيادة بصورة عنيفة.

3-**التغيير الوظيفي:** المؤسسات تنشأ عادة للقيام بوظيفة معينة أو مجموعة من الوظائف المحصورة في بيئتها الأولى، لكن التغيير البيئي والزمني يشكل تحديا أمام هذه المؤسسة، إما أن تكون لها القدرة على التكيف وخلق وظائف جديدة وإما أن تروض نفسها على تقبل الموت البطيء، فالمؤسسة التي تكيف نفسها مع تغيرات طرأت في بيئتها ونجحت في تغيير وظائفها الرئيسية تكون أعلى مؤسساتية من تلك التي تعجز عن ذلك.

---

[9] صمويل هنتنجتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة،** ترجمة سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1993، ص 21.

[10] نفس المرجع ص ص 22-33.

ثانيا: التعقيد: بمعنى أن تضم المؤسسة مجموعة من الوحدات المتخصصة تقوم بوظائف معينة لضمان الإستمرارية للمؤسسة وحسب" Huntington" كلما ازداد التنظيم تعقيدا كلما ارتفع مستواه المؤسساتي. وتقاس درجة التعقيد من خلال:

1-درجة تعدد وحدات المؤسسة وتنوعها

2-درجة تعدد وظائف المؤسسة وتنوعها.

وبناء على هذا يرى أن الأنظمة السياسية التقليدية البسيطة والبدائية نسبيا غالبا ما ترتبك وتتفكك أثناء عملية العصرنة، أما الأنظمة التقليدية تعقيدا فإنها تكون أكثر قابلية للتأقلم مع المتطلبات الجديدة، وأعطى مثالا بقدرة النظام الياباني بعد الإطاحة بنفوذ الشوغان، على تكييف مؤسساته السياسية التقليدية مع العالم الحديث بسبب تعقيدها النسبي. والقدرة العالية للنظام السياسي الإمريكي، الآتية من الأدوار المختلفة التي لعبتها المؤسسات الإمريكية، الرئاسة ومجلس الشيوخ ومجلس النواب والمحكمة العليا وحكومات الولايات عبر فترات تاريخية مختلفة عند ظهور مشكلات جديدة، حيث كان يسمح بتداول هذه المشكلات وتوزيعها فيما بينها. وعلى العكس من ذلك جعلت الجمهورية الثالثة والرابعة في فرنسا السلطة ممركزة في الجمعية العمومية والإدارة البيروقراطية الوطنية، وهذا ما جعل النظام السياسي الفرنسي يواجه أزمات التغيير من جمهورية لأخرى.

ثالثا: الاستقلالية: وتشير إلى مدى ذاتية أو حرية المؤسسة في التسيير، ويعبر كذلك عن مقدار الوجود المستقل للتنظيمات والإجراءات السياسية عن تجمعات وطرائق سلوك إجتماعية أخرى، فكلما تمتعت مؤسسات النظام السياسي باستقلالية كلما كان نظام ذا مستوى عال في الآداء وفي منآى عن التأثر بالجماعات والإجراءات غير السياسية.وفي المقابل كلما كانت مؤسسات النظام السياسي تابعة وخاضعة لنفوذ لفئات اجتماعية عائلية أو عشائرية كلما أمكن الحكم عليه أنه ينقصه التسيير الذاتي وأنه يعكس ممارسة عالية من الفساد، ويقاس معيارالإستقلالية عن طريق:

1-الميزانية: هل للمؤسسة مستقلة وهل لديها حرية التصرف في ميزانتيها.

2-شغل المناصب: إلى أي مدى تتمتع المؤسسة باستقلالية في تجنيد أعضائها.

رابعا: التماسك: بمعنى درجة الرضى أو الإتفاق بين الأعضاء داخل المؤسسة فكلما كان التنظيم متماسكا كلما ارتفع أداءة المؤسساتي ومع تزايد تفكك التنظيم يتدنى مستوى الأداء، ويقاس باستخدام المؤشرات التالية:

1-مدى انتماء وولاء الأعضاء للمؤسسة.

2-مدى وجود أجنحة داخل المؤسسة، خاصة في مناسبات التغيير القيادي.

3-مدى وجود خلافات داخل المؤسسة بوجه عام وهل تتعلق بمبادئ وأهداف المؤسسة أو بأمور هامشية.

وفي حالة امكانية قياس هذه المعايير تصبح المقارنة ممكنة بين الأنظمة السياسية في نطاق مستوياتها المؤسساتية. غير أن هذا المقترب يؤخذ عليه أنه يقتصر على الجانب الرسمي والمؤسسات الموجودة بصورة تغفل تماما المؤسسات غير الرسمية، كما يركز في تحليله على نظم الحكم التي تحتوي على مؤسسات، وبالتالي لا يصلح لدراسة المجتمعات التي لا توجد فيها مؤسسات رسمية، بالإضافة إلى أنه لم يعطي أهمية لأنماط التفاعل داخل هذه المؤسسات.غير أن هناك من يرى أنه إذا تم الإدراك أن المؤسسات تمارس نشاطها وتنمو وتتغير من خلال السوك الإنساني للأفراد المكونين لها، فإن ذلك يمكن من تجنب جمود الإقتراب المؤسسي في تحليل الأنظمة السياسي، ويتحول الإهتمام الإقترابات الشكلية القانونية أو المؤسساتية إلى التركيز عللى الديناميات السياسية ومن ثمة المقارنة سوف تزداد عمقا ومصداقية وهذا تم التوصل إليه في المرحلة السلوكية.[11]

ثالثا: الإقتراب النظمي أو النسقي

يندرج اقتراب تحليل النظم تحت مظلة التوجهات السلوكية التي سعت إلى اقتفاء مناهج العلوم الطبيعية !التي حققت انجازات مشرفة في ميادينها،وقد استمد الإقتراب النظمي فكرته الأساسية من "النظرية العامة للنظم " التي يرى أصحابها أنها قابلة للتطبيق على جميع الظواهر

[11] محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص 206.

الطبيعية الميكانيكية والبيولوجية وحتى النظم الإجتماعية بالمعنى الواسع، ويرجع الفضل في ارساء قواعد هذه النظرية وتطويرها إلى الباحث" Bertalanffy" ترتكز هذه النظرية على افتراض مفاده "النظام المفتوح" الذي ينظر إلى ظواهر الكون الحية على أنها نظم مفتوحة تتميز بوجود علاقات تبادلية مستمرة بينها وبين البيئة التي توجد فيها، وهذا بعكس التفكير الفزيائي الكلاسيكي التي غلبت عليه فكرة النظام المغلق.[12]

أ-تحليل النظم عند "دافيد أيستون"David Easton ": يعود الفضل إلى عالم السياسة الإمريكي دافيد ايستون " في ادخال التحليل النظمي لعلم السياسية، حيث أخذ النظرية العامة للنظم الموجودة في حقول معرفية أخرى وقام بملئها بالمحتوى السياسي، إذ استعمل مفهوم النظام في الدراسات السياسية وعرف النظام السياسي على أنه" تلك الظواهر التي تكون في مجموعها نظاما هو في الحقيقة جزء من من مجموع النظام الإجتماعي ولكنه تفرع عنه بقصد البحث والتحليل...[13]

عمل ايستون على تطوير هذا الإقتراب عبر مراحل كانت بدايتها سنة 1953 حين نشر كتابه تحت عنوان النظام السياسي Political System" وتبع ذلك بمقالة سنة 1956، اسهمت في توضيح أفكاره، ثم جاء كتابة Analysis of Political life" سنة 1965، أكثر توضيحا للنظام السياسي وطرق عمله ومكوناته

صور ايستون الحياة السياسية بأنها بنية كلية تتكون من بنيتين هما:

1-النظام: يرى ايستون من المفيد أن ننظر إلى الحياة السياسية على أنها نظام سلوكي أو نظام من السلوك.

البيئة المحيطة: وتعني كل ما هو خارج النظام السياسي يؤثر فيه ويتأثر به وقسمها إلى بيئة داخلية، تشمل الأنساق الداخلية مثل الإقتصاد والثقافة والبناء الإجتماعي...وتمثل مصدرا للضغوط والتأثيرات المتعددة.وبيئة خارجية وتشمل الأنساق السياسية والإقتصادية والثقافية الدولية.

---

[12] محمد شلبي، مرجع سابق، ص 130.

[13] زاهي بشير المغربي، مرجع سابق، ص147.

ثم انتقل إلى تحديد وظيفة الجهاز السياسي المثمثلة في بث القيم بثا سلطويا على مستوى المجتمع الكلي، أي ترجمة قيم المجتمع في صورة قواعد عمل ولوائح وقوانين، وهي ملزمة بالإكراه المادي المشروع عند الضرورة. ويرى أن عملية بث القيم تتحقق في ثنايا مجموعة مركبة من عمليات شبه ميكانيكية تمر بها مدخلات النظام السياسي ومخرجاته وبها تصدر القرارات.

يقصد بالقيم Values مجموع الحاجات المادية والمعنوية لأفراد المجتمع، وهي بطبيعتها نادرة ولذا فالتخصيص هو تلك القرارات والأنشطة التي توزع وتهب وتحجز أو تمنع القيم في المجتمع. وتكون هذه التخصيصات الزامية عندما تقبل هذه القرارات على أنها ملزمة، مهما اختلف سبب القبول سواء كان احساس الفرد أو الجماعة بشرعيتها، أو بدافع المصلحة الشخصية أو بسبب فرضها بالقوة والقسر المادي.

وقد استخدم دافيد "ايستون" مجموعة من المفاهيم في تحليل النظام السياسي وهي:

1-المدخلات Inputs: يطلق استون اسم المدخلات على التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالنظام السياسي والتي تؤثر فيه، وهذه التغيرات تتكون من عنصري المطالب Demand والتأييد Support.

أ-المطالب: تمثل المطالب والحاجات والتفضيلات المختلفة لأفراد المجتمع، الداخلة للنظام السياسي، وتعتبر واحدة من أبرز مصادر الضغط، حيث أنه من الممكن أن تمثل المطالب خطرا محتملا على بقاء أي نوع من أنواع الأنظمة. يعرفها "دافيد ايستون" بأنها "التعبير عن الرأي من قبل الموجودين في النظام اتجاه القائمين بالتخصيص السلطوي بشأن قضية ما، قد يتم اتخاذ اللازم أو عدم اتخاذ اللازم من قبل المسؤولين عنها."[14] وقد تكون المطالب ضيقة ومحددة وبسيطة وموجهة بشكل مباشر.كالمطالبة ببناء مشاريع معينة، أو زيادة في الأجور...وقد تكون مطالب معقدة وغامضة وعامة مثل المطالبة بأداء حكومي أفضل أو تطبيق العدالة الإجتماعية أو المساواة بين الجنسين...، وحسب "ايستون" توجد في كل مجتمع بنى معينة تعمل على تنظيم حجم وتعدد المطالب مثل

[14] مي مجيب، **إعادة قراءة ايستون: قدرة نظرية تحليل النظم على التجدد،** مجلة دراسات، المجلد الثاني والعشرين، العدد 1، 2021، ص 135.

الأحزاب السياسية، الجماعات المصلحية، قادةىالرأي العام، وإلى جانب هذه البنى المنظمة للمطالب فإنه توجد بعض القيود الثقافية والإجتماعية التي تعدل وتحدد من حجم ونوع المطالب التي قد تأتي من البيئة المحيطة.[15]

ب-التأييد أو الولاء: يعتمد استمرار النظام على ضمان حد أدنى من التأييد والولاء، وإذا نقص التأييد عن الحد الأدنى المطلوب بات النظام في خطر. هذا التأييد يمكن أن يكون عاما وهو نتاج عملية التنشئة السياسية التي تؤكد على معاني الوطنية والولاء للقيادة والدستور والدولة، ويمكن أن يكون خاص وهو التأييد الذي يحصل عليه النظام مقابل ما يقدمه من منافع خاصة لأعضائه، أي أنه بمثابة الرضا الذي يشعر به الفرد حين يشعر أن مطالبه تحققت.[16] ويؤثر التأييد على عمل النظام من حيث ثلاث مداخل:[17]

-دون تأييد أصحاب السلطة داخل النظام لن يتم تحويل المطالب إلى مخرجات.

-من دون التأييد لن تتوفر الدرجة المقبولة من الإستقرار للقواعد والهياكل التي من خلالها يتم تحويل المطالب إلى مخرجات، وهي المهمة المخولة للنظام.

-تأييد مطلوب لتحقيق الحد الأدنى للتماسك بين أعضاء النظام.

بناء على ما فإن التأييد يتكون من ثلاث عناصر هي: أصحاب السلطة، النظام، والمجتمع السياسي.

2-عملية التحويل Conversion: هو مجموعة النشاطات والتفاعلات التي يقوم بها النظام ويحول عن طريقها مدخلاته المتمثلة في المطالب والمساندة والموارد إلى مخرجات (قرارات، سياسات، أفعال).

وتتم عملية التحويل داخل أبنية النظام السياسي وتتولاها أجهزته المختلفة، حيث تقوم بعملية التصفية والترتيب والتقديم والتأخير للمطالب حسب الأهمية.

---

[15] محمد زاهي بشير الميغربي، مرجع سابق، ص 150.

[16] ثامر كمال محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص58.

[17] مي مجيب، مرجع سابق، ص 140.

3-المخرجات Outputs: تمثل المخرجات لدى "ايستون" استجابات النظام السياسي للمطالب الفعلية أو المتوقعة التي تأتيه من البيئة الداخلية والخارجية، وتصدر الاستجابات في شكل قرارات وأفعال معينة، وهذه المخرجات قد تكون ايجابية وخاصة عندما تمثل الوفاء بالمطالب، وقد تكون رمزية وتتمثل في الوعود والعروض العسكرية وإثارة مشاعر الخوف من وجود تهديد خارجي وانقسام داخلي، وقد تكون سلبية وذلك حين تلجأ السلطة إلى الإرهاب والقسر كي تضمن الحفاظ على النظام السياسي.

إن قدرة النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المتعددة هي الركيزة الأساسية التي يراها "ايستون" كضمان لإستمراريته وديمومته، ولكن المشكلة التي تواجه كل النظم السياسية هي عدم قدرتها على الإستجابة وتلبية كل المطالب التي يقدمها الأفراد والجماعات بحكم عامل الندرة والإمكانيات المتاحة، ولهذا فإن عدم قدرة السلطات أو رغبتها في تلبية مطالب الأفراد بنسب محددة ستؤدي إلى تآكل رصيد التأييد الذي تم بناؤه بمخرجات وقرارات سابقة، ولذلك فإن حجم وكمية المطالب المختلفة من حيث نوعها ومحتواها وشدة المطالبة بها قد ترهق النظام السياسي، ويقول "ايستون" أن جميع النظم السياسية لديها قدرات وامكانات محدودة لقبول وتحقيق المطالب، ولكن حدود وعتبة القدرة تختلف من نظام سياسي لآخر حسب نوعه وتركيبته وثقافته.[18]

4-التغذية الإسترجاعية Feed back: وهي تشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي عن نتائج أفعاله، بمعنى مجمل الأفعال الإيجابية والسلبية النابعة من المحيط الخارجي للنظام والرامية إلى الرد على أفعال قرارات النظام، فالنظام عندما يترجم قراراته إلى أفعال ملموسة، تترك هذه الأفعال تأثيرات مختلفة النوعية في محيطه الخارجي، بدوره يعمل المحيط الخارجي على الرد عليها بشكل أو بآخر، وهكذا تستمر عملية الأخد والعطاء، وتكمن أهمية هذه العملية في أنها ضرورية لبقاء النظام، فعلى أساس الوعي بما حدث ويحدث بالنسبة للمدخلات تصبح السلطة قادرة على الإستجابة إما بالمضي في سلوكها السابق، أو تعديله أو التخلي عنه، إن التغذية

[18] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، ص153.

الاسترجاعية أو العكسية الفعالة التي تتميز بأقصى ما يمكن من دقة وأقل ما يمكن من تأخير تضمن الإستجابة الفاعلة، وفي حالة غيابها يتعرض وجود النظام للخطر.[19]

***عمل النظام السياسي في شكله المبسط:** تأتي المطالب والتأييد إلى النظام السياسي من البيئة الداخلية والخارجية وذلك من خلال فتحة المدخلات فتقوم أجهزته الداخلية بمعالجتها ودراستها وتصفيتها ثم بعد ذلك تحولها إلى مخرجات في شكل قرارات وسياسات وأفعال مختلفة لتصطدم بقوى المجتمع الفعلية (الرسمية وغير رسمية) ويتفاعل معها إما بطريقة ايجابية (قبول القرارات)، أو بطريقة سلبية (رفض القرارات)، ومن ثمة فإن تلك القرارات تمر بعملية التغذية الإسترجاعية أو الإرجاع العكسي، لتتم عملية جمع المعلومات عن ردود الأفعال اتجاه تلك القرارات وتعود مرة أخرى إلى الجهاز السياسي عن طريق فتحة المدخلات التي يعتمدها كأساس لإتخاذ قرارات أخرى.

الشكل رقم 1: نموذج مبسط لعمل النظام السياسي عند دافيد ايستون

وكخلاصة لما سبق يمكن القول أن "ايستون" قدم من خلال من خلال مفهوم النسق تفسير لأمرين:

1-ديناميكية الحياة السياسية أي حركيتها المستمرة من خلال عمليات متفاعلة، فهي مجموعة من الأفعال وردود الأفعال في شكل مدخلات ومخرجات للجهاز السياسي، ومن ثمة استبعاد فكرة الثبات عن الحياة السياسية.

2-ميكانكية عملية صنع القرار السياسي على اعتبار أن القرار لا يتخذ بشكل تحكمي من جانب الجهاز السياسي، وإنما تشارك في صنعه القوى غير الرسمية.

وعلى الرغم من أن الإقتراب النسقي يقدم عددا من الميزات لتحليل النظم السياسية ووجه انتباه المحللين السياسيين إلى العلاقات المتشابكة والمعقدة بين الحياة السياسية والنظام الإجتماعي العام، ونبه إلى أن الظاهرة السياسية تمثل نظاما مترابطا ومتشابكا من أنماط السلوك، وأعاد التركيز إلى

[19] تامر كمال محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 59.

تحليل النظام السياسي ككل بدلا من تحليل أجزاء ومحددة منه أو من العوامل المؤثرة فيه فقط. إلا أنه يحتوي على نقاط ضعف أدت إلى توجيه انتقادات له من عدة جوانب:

إن عمومية وتجريدية المفاهيم الأساسية لهذا الإقتراب جعل من الصعب إيجاد تعريفات عملية وإجرائية محددة لهذه المفاهيم، وأدى إلى صعوبة اختبار الفرضيات الأساسية التي يقدمها المدخل.فمثلا " دافيد ايستون" يرى أنه إذا لم تتم مواجهة الضغوط على النظام السياسي التي تنتج عن المطالب البيئية بنوع من التأييد العام وبمجموعة من القرارات والأفعال فإن هذه الضغوط ستؤدي إلى انهيار وتفسخ النظام، ولكن ولكي نتمكن من اختبار هذه الفرضية والتأكد من عدم وجود ما ينفيها فإن يجب أن تتوفر لدينا القدرة على قياس حجم الضغط الناتج عن المطالب وأن نستطيع تحديد بدقة العتبة التي توضح كمية الضغوط التي سيؤدي تجاوزها إلى انهيار النظام، ولكن "ايستون" لا يقدم لنا وسائل لقياس درجات وحدود هذه الضغوط وأنواعها.[20]

كما أن اهتمام هذا الإقتراب ينصب على مقومات النظام وطرق دعمه، وليس على عوامل تغييره وتطويره، فهو يكشف عن عناصر الإستمرار والإستقرار في النظام دون أن يستطيع تفسير كيف ولماذا يتطور النظام من وضع إلى آخر.

النظر إلى الحياة السياسية نظرة ميكانيكية تبسيطية تتجاهل تعقيداتها وخصائصها المميزة، كما يتجاهل التاريخ، علما أن الظاهرة السياسية لها امتدادات تاريخية.

جعل " إيستون" من عملية التحويل التي يقوم بها النظام عملية محايدة، بحيث إن المدخلات تأتي دائما من البيئة، وأن النظام يقوم فقط بتحويلها إلى مخرجات دونما تدخل.وقد قدم "William Powers" نموذجا مطورا لنموذج " دافيد ايستون" أدخل بمقتضاه تعديلا على عملية التحويل، إذ اعتبر أن الأهداف الداخلية للنظام تقوم بدور في أي ايجاد مدخلات للنظان نابعة من ذاته، وهذه الأهداف قد تكون متعلقة ببنية أو الهيكل النظام، أي أهداف هيكلية، وقد تكون مرتبطة بتطوير برنامج النظام، وقد تكون موقفية يتم تحديدها طبقا للموقف الذي فيه

[20] زاهي بشيرمحمد المغيربي، مرجع سابق، ص 154.

النظام، وهذه الأنواع الثلاثة تسهم في ايجاد مدخلات جديدة للنظام غير نابعة من البيئة بل قد تتعارض معها وتقوم بتعديلها وتكييفها.[21]

ب- التحليل النسقي عند "هربرت سبيرو" Herbert Spiro":استمد "هربرت سبيرو" تصوره الشامل لتحليل النظم من كتبات "ايستون" حول النظام السياسي، ويحدد "سبيرو" النظام السياسي باعتباره جماعة أو مجتمع يرتبط بعمليات لصياغة ومعالجة يالقضايا وهي قضايا ترتبط بالمشكلات وبالحاجات وبالأهداف التي قد يثور بشأنها الإتفاق أو الإختلاف.[22]

فالنظام السياسي حسبه هو نظام لمعالجة الإختلافات والسياسة هي العملية التي يعالج من خلالها المجتمع مشكلاته، إن المشكلات والقضايا تدخل عالم السياسية حالما اعترف أعضاء المجتمعلا بها واختلفو بشأنها وتغادره عندما تحل المشكلة ويت الإعتراف بهذا الحل، وبين بداية نهاية هذه العملية فإن القضايا التي تفرزها المشكلة تمر عير مراحل كالتالي: [23]

1-صياغة القضايا، وتتم عقب أن يتم التعرف على المشكلة ما باعتبارها قضية أو مسألة، وتحدد الأهداف التي تمهد للحل.

2-أحكام الصياغة، وترتبط هذه المرحلة بتمحيص ودراسة الحلول البديلة للمشكلة.

3-التمهيد للحل، وتتضمن تضييق هذه الحلول البديلة، إلى أن تتحول إلى بديل واحد أو سياسة وقرار واحد.

4-حل المشكلة، بمعنى تحقيق الأهداف المحددة منذ البداية، والإعتراف بهذا الحل.

وفي كل نظام فإن القضايا والمشكلات تنشأ وفق أربعة مجموعات على النحو التالي:

1-قضايا اجرائية أساسية طويلة المدى، وتنشأ هذه القضايا نتيجة المشكلات التي يثيرها هدف الإستقرار، وهي المشكلات الدستورية.

---

[21] نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص 265.

[22] عبد الغفار رشاد، مرجع سابق، ص271.

[23] نفس المرجع، ص 271.

2-قضايا اجرائية ظرفية قصيرة المدى، وتتولد هذه القضايا نتيجة المشكلات التي يثيرها هدف المرونة، أي المشكلات الإقتصادية المجتمعات الحديثة والآخذة في النمو.

3-قضايا جوهرية ظرفية قصيرة المدى وتنشأ نتيجة المشكلات التي يثيرها هدف الكفاءة، وهي مشكلات القوة.

4-قضايا جوهرية أساسية طويلة المدى، وتنشأ هذه القضايا نتيجة المشكلات التي يثيرها هدف الفاعلية، وهي المشكلات الثقافية.

والنجاح النسبي للنظام السياسي في مراحل تطوره المختلفة يقاس بواسطة الدرجة التي يحرزها النظام في إدارة واستمرارية توازن ديناميكي بين الأهداف الأربعة الإستقرار والمرونة والكفاءة، والفاعلية.

الشكل رقم 2: يحدد القضايا وأهداف النظام السياسي عند "سبيرو"

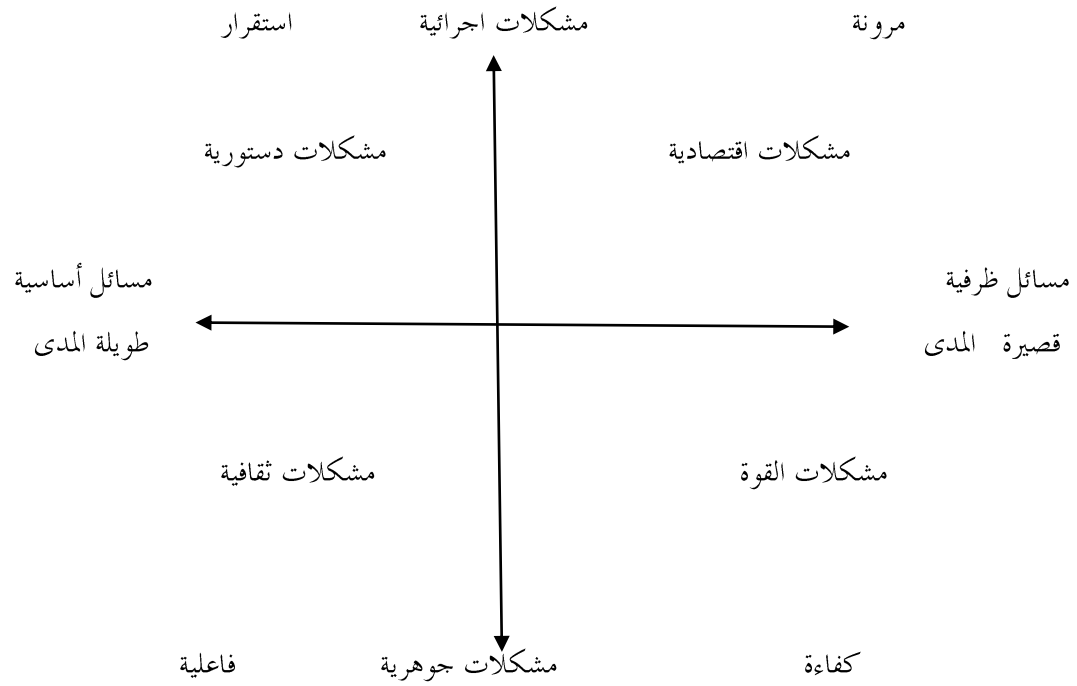

المصدر: عبد الغفار رشاد، مرجع سابق، ص 272.

وعلى غرار نموذج "دافيد ايستون" انتقد نمودج "هربرت سبيرو" في مليه التجريدي المبالغ والذي أدى إلى اهمال المؤسسات السياسية ودور الجماعات، كما أنه بالغ في تبسيط الإختلافات بين النظم و لم يطبق محاولته بشكل نظامي على بيانات إمبريقية.الأمر الذي جعل نموذج "سبيرو" مجرد مفاهيم سياسية مجردة حول النظم.

رابعا: الإقتراب البنائي الوظيفي

ترجع أصول التحليل البنائي الوظيفي إلى الأعمال النظرية المبكرة "لمونسكيو" و لعالم الإجتماع الفرنسي "أميل دوركايم"، ويعتبر "كليف بروان ومالينوفسكي" الأباء المؤسسين للمدرسة الوظيفية التي كانت تهدف إلى بناء علم اجتماع قائم على المشابهة مع علوم البيولوجيا، حيث أكد "راد كليف براون" –اتباعا لدوركايم– أن المجتمع مثل الكائنات العضوية الحية مكون من وحدات –مثل الخلايا– منظمة في بناء موجود في بيئة، وإذا كان عالم البيولوجيا يدرس كيف يتكيف هذا العضو ويستمر حيا ويحافظ على نفسه في توازن فإن عالم الإجتماع أو السياسية يجب أن يدرس كيف يحافظ المجتمع على نفسه عبر الزمن، ومن ثمة يدرس أجزاء المجتمع من منظور وظيفي.

إن جوهر التحليل الوظيفي هو دراسة النشاط أو مجموعة من الأنشطة التي يتطلبها استمرار النظام السياسي، الذي يتكون وفق رؤية أنصار هذا الإقتراب من عدة أبنية تؤدي وظائف متعددة ضرورية لإستمراره، ويؤدي اخفاق الأبنية في أداء الوظائف إلى إصابة النظام بنوع من عدم التوازن الوظيفي، وتنبع أهمية البناء السياسي من تفاعله مع غيره من الأبنية السياسية على النحو الذي إلى استقرار النظام السياسي.[24]

وإلى جانب مفهوم الوظيفة يضمن الإقتراب الوظيفي عنصرين آخرين هما: التداخل والتوازن، يقصد بالتداخل أو التفاعل أن التغيير في أحد أجزاء أو مكونات النظام لا بد وأن يؤثر على النظام ككل، أما التوازن فيقصد به أنه إذا لحق تغيير في إحدى مؤسسات النظام أو كان

[24] تامر كمال محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 59.

أداءها غير وظيفي أصيب النظام بحالة من الإختلال يسعى للتخلص منها والعودة إلى وضع التوازن بتغيير نمط أدائه والإستعانة بآليات تنظيمية.

ويعد عالم السياسة " جبريل لأموند" G.Almond" رائد التحليل البنائي الوظيفي للنظم السياسية، نشر أول عمل له سنة 1956، وذلك في مقال بعنوان "الأنساق السياسية المقارنة" متأثرا في ذلك بأعمال عالم الإجتماع تالكوت بارسونز" ودافيد ايستون"، ركز ألوند في دراسته على عملية أداء الجهاز السياسي لوظائفه رافضا الدراسات القانونية البحتة، حيث رفض استخدام لفظي المؤسسة والمنظمة واستبدلهما بلفظي البنية والوظيفة إلى جانب مفهوم النسق، ويستند تحليل "ألموند" على الإفتراض بأن جميع النظم السياسية تشترك في أربعة خصائص عامة يمكن إستعمالها كأساس للمقارنة بين مختلف النظم السياسية وهي:[25]

1-إن جميع النظم السياسية مهما بلغت درجة بساطتها، لها بنى سياسية، بمعنى جميع النظم السياسية البسيطة أو البدائية توجد بها جميع أنواع البنى السياسية التي قد توجد في أكثر النظم السياسية تقدما وتعقيدا، وتصبح عملية المقارنة بينها على أساس شكل ودرجة التخصص البنيوي.

2-إن نفس الوظائف يتم أداؤها في جميع النظم السياسية على الرغم من أن هذه الوظائف قد يتم أدائها بدرجات متفاوتة وعن طريق بنى مختلفة وذلك من نظام سياسي لآخر، وعلى هذا الأساس يمكن مقارنة النظم السياسية من حيث تكرارية أداء هذه الوظائف، وأنواع البنى التي تقوم بأدائها وكذلك كيفية هذا الأداء.

3-إن جميع البنى السياسية مهما بلغت درجة تخصصها سواء وجدت في مجتمعات متمدنة أو بدائية، تقوم بوظائف متعددة.

4-إن جميع النظم السياسية مختلطة من ناحية الثقافة، فلا توجد ثقافات وبنى متمدنة وعقلانية بالكامل، كما لا توجد ثقافات وبنى بدائية وتقليدية بالكامل، فالنظم السياسية تختلف فقط في درجة السيطرة النسبية لإحدى هذه الثقافات والبنى على الأخرى.

[25] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 158.

وبناء على هذه الخصائص الأربعة انتقل "ألموند إلى تحديد الوظائف الأساسية التي يجب أن يقوم النظام السياسي بأدائها حتى يحافظ على حيويته وديمومته وذلك في كتابه " السياسة المقارنة مدخل تنموي" Comparative Politics :A Developmental Approach" وفرق بين ثلاث مستويات من الوظائف على النحو التالي:

1-وظائف القدرة Capability Function: يتمتع النظام السياسي بقدرات معينة تحدد وتؤثر على كيفية أدائه لوظائفه وأدواره وتساعد في الوقت نفسه على قياس مدى كفائته وفعاليته في التعامل مع بيئته المحلية والدولية، وصنف خمسة أنماط من من القدرات وهي:

أ-القدرة الإستخراجية Extractive Capability: وتشير إلى مدى كفاءة النظام الإستخراجية في تعبئة الموارد المادية والبشرية من البيئة الداخلية والخارجية.(يعبر عن القدرة الإستخراجية كميا بالناتج المحلي الإجمالي).

ب-القدرة التنظيمية Regulative Capability: وتسير إلى ممارسة النظام السياسي للرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام، بالإضافة إلى مقدار تغلغل النظام في بيئته وفرض نفوذه وتأثيره عليها.

ج-القدرة التوزيعية Distributive Capability: بمعنى القدرة على توزيع الموارد المجتمعية (السلع والوظائف والخدمات) على الأفراد والجماعات والأقاليم بالشكل الذي يضمن تحقيق العدالة والتوازن.

د-القدرة الرمزية Symbolic Capability: ويقصد بها مقدرة النظام السياسي على الإستخدام الفعال للرموز، أي استحدامها بشكل يضمن له التأييد، ومن أمثلة الرموز زيارة كبار المسؤولين، الخطب والأحاديث، الإهتمام بالثراث القومي والمناسبات الوطنية، والتصريحات في أوقات الأزمات وإقامة العروض العسكرية...

هـــ- القدرة الإستجابية Responsive Capability: تشير إلى العلاقة بين المدخلات والمخرجات، أي مدى استجابة النظام السياسي (القرارات التي يتخدها) للمطالب المتعددة التي تأتيه من البيئة المحيطة به أو من داخله، وهذه الإستجابة تكون ايجابية أو سلبية.

2- وظائف التحويل Conversion Functions: بمعن كيفية تحويل مدخلات النظام إلى مخرجات تتخذ شكل قرارات وسياسات وإجراءات تنفيذية، وتتمثل هذه الوظائف في: التعبير عن المصالح، تجميع المصالح، صنع القاعدة، (التشريع)، تطبيق القاعدة (التنفيذ)، والتقاضي بموجب القاعدة (القضاء)، وأخيرا الإتصال السياسي (عملية انتقال المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي أو العكس عبر وسائل الإتصال المختلفة).

3-وظائف التلازم مع البيئة والمحافظة على النظام السياسي System Maintenance and Adaptation Functions: حتى يحافظ النظام على بقائه واستمرار أداء وظائفه، لابد أن يتكيف مع التغيرات التي تطرأ داخله أو من البيئة المحيطة به، ووسيلته في ذلك عملية التنشئة والتجنيد السياسي، الثقافة السياسية.

وهكذا كما يقول "ألموند" يمكن التوصل إلى نظرية أمبريقية للنظم السياسية عن طريق اكتشاف العلاقات بين هذه المستويات المختلفة للوظائف ، وكذلك العلاقات بين الوظائف المختلفة داخل كل مستوى على حدى، وتصبح بذلك عملية ربط التحديات التي تواجه النظام بنوع الإستجابة أو الحلول التي يقدمها هي الطريق إلى ايجاد نظرية تفسيرية وتنبوئية في حقل السياسة المقارنة ةالتنمية السياسية ...ويرى "ألموند" أن هذا الإطار يساعد على تحديد أنماط النمو في النظم السياسية المختلفة وكيفية تغير النظم السياسية وأسباب هذا التغيير.[26]

وقد تعدد الإتجاهات التي وجهت للنظرية البنائية الوظيفية سواء من حيث دعوتها للمحافظة على الوضع القائم أو الإهتمام بالإستقرار والإستمرار والتكيف والتوازن أو من حيث إهمالها

[26]محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق،ص 161.

للأبعاد المتعلقة بالقيم والمعايير أو تحيزها للنموذج الغربي مما يجعلها غير قادرة على على التعامل مع النظم التي هي في حالة تغير كالنظم الشمولية.[27]

بالإضافة إلى هذه الإنتقادات وجهت أكثر تحديدا لنموذج "ألموند" أهمها:

-إن ألموند لم يبين لماذا وكيف تم اختيار هذه الوظائف بالذات على أنها الوظائف الأساسية التي يجب أن يقوم بها النظام السياسي لكي لا ينهار، ولم يوضح ما إذا كان وجود هذه الوظائف ضروريا وكافيا لديمومة النظام السياسي أم أنها ضرورية وغير كافية.

-عدم وجود تعريفات اجرائية واضحة ومحددة للمفاهيم الأساسية لهذا الإقتراب مثل ديمومة ، استمرار، وبقاء النظام السياسي، فإلى أي حد يمكن تحديد الوضع الصحي والطبيعي للنظام السياسي وايضاح الحدود التي سيؤدي تجاوزها إلى انهيار النظام ، كما أنه لا يمكن أن نعرف بدقة ووضوح ما إذا كان عدم أداء وظائف معينة وبكيفية معينة في نظام سياسي معين سيؤدي إلى انهياره أم لا.

-مقولة الوظيفة وتقسيم الوظائف عملية تحكمية تمثل نقطة ضعف في التحليل الوظيفي بالإضافة إلى اتسامها بالغموض وعدم الدقة، وتم تصنيفها بطريقة انتقائية، ولا يفسر هذا الإقتراب كيف تلبى الحاجات الوظيفية.

خامسا: الإقتراب الإتصالي

ينطلق الإقتراب الإتصالي الذي أقترحه "كارل دوتش" Karl Deutch" في تحليله للنظام السياسي من العناصر التي أنطلق منها "دافيد إيستون" (مدخلات ومخرجات وتغدية استرجاعية)، إلا أنه حاول أن يتفادى بعض أوجه القصور من خلال طرحه لمفهوم "ذاكرة النظام السياسي" (العلبة السوداء)، حيث جعل من العلبة السوداء عنصرا فاعلا وليس محايدا وأعطاه إمكانية أن يوجد مدخلات أو يعدل ويكيف المدخلات الواردة إليه ومن ثمة يعدل في ميكانية التحويل.

[27] John D Nagle, **Introduction to Comparative Politics : Political system Performance in Three Worlds**, Chicago, Nelson Hall Publishers, 1992,3-4.

ويري "كارل دوتش" أن النظام السياسي في جوهره هو نظام لتسيير المعلومات يتكون من أبنية وأنساق فرعية متخصصة في الإتصال، تؤدي وظائف اتصالية ومكونة من قنوات اتصالية تتلقى المعلومة وتعالجها وهذه الأنساق تتمثل في:

1-نسق الإستقبال، ويمثل مجموعة الأجهزة والقنوات التي تتلقى المعلومات من البيئتين الداخلية والخارجية للنظام السياسي.

2-نسق الذاكرة، ويمثل أوعية أرشفة مخزن وحفظ المعلومات الخاصة بالأوضاع الداخلية والخارجية لإستعمالها عند الحاجة (أستدعاء الخبرات السابقة).

3-نسق القيم، ويمثل مجموع القيم والمعايير التي تجعل صانعي القرار يفضلون قرار على آخر لمواجهة مشكلة ما.

4-نسق التنفيذ، أي الأجهزة التي تتولى تنفيذ القرارات.

من خلال عملية الإتصال هذه يرتبط النظام السياسي بالبئة المحيطة به ويواجه مطالبها، فالنظام يستقبل الرسائل باستمرار، ويجب أن يكون قادرا على قراءتها وتحليلها والإستجابة لها، وهذه هي الطريقة التي يحقق بها النظام أهدافه بما فيها هدف المحافظة على النظام ذاته.وقد عبر العالم السياسي "روبرت نورث Robert North" عن ذلك بقوله "بدون اتصالات لا يمكن أن توجد السياسة ولا يمكن مواجهة الحروب، وبهذا المعنى، فإن الدولة القومية الحديثة يمكن اعتبارها نظاما للقرار والسيطرة يعتمد على تبادل الرسائل في شؤونها الداخلية وعلاقاتها الخارجية.[28]

وفي توضيحة كيف تتم العملية الإتصالية داخل النظام السياسي أعتمد "دوتش" مجموعة من المفاهيم وهي:

1-المعلومات Information: اعتمد "دوتش" على المعلومة كوحدة للتحليل، هي نمط من العلاقة بين الأحداث تتدفق من خلال قنوات اتصال يقوم النظام بتحليلها بعد أن تصل أليه ويرد عليها .

[28] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، 165.

2-الحمل Load: النظام السياسي يقوم باستقبال المعلومات من البيئة التي تضغط عليه دائما بمطالب معينة، وتضع عليه حملا، ويفترض أنه كلما كان الحمل أثقل كان من الصعب على النظام التكيف والتفاعل معه، والإستجابة له. لأن قدرات النظام السياسي محدودة في التعامل مع كمية وكثافة المعلومات، وكل نظام سياسي له طاقة تحمل محدودة لإستقبال ومعالجة المعلومات وهذا مرتبط بعدد القنوات المستقبلة ودقة المعلومات،الواردة ومقدار التشويه والتشويش الذي تتعرض له أثناء إنتقالها لأنساق الفرعية.

3-الإستدعاء: وهي العملية الثانية في معالجة المعلومات وتتمثل معالجة المعلومات عن طريق استدعاء الخبرات السابقة المخزنة في نسق الذاكرة حتى تتم عملية الإستجابة بسرعة وفعالية فكلما كانت المعلومات تتشابه مع منجزات سابقة كلما اكتسب النظام السياسي خبرات وكفاءة في التعامل معها.

4-الإبطاء Lag: النظام السياسي يستقبل المعلومات ويفسرها ويقرر كيفية الإستجابة لها، عن طريق صياغة البدائل والخيارات، الفترة الزمنية بين استقبال المعلومات والإستجابة لها تسمى بالإبطاء، كلما كانت فترة الإبطاء كبيرة كلما كان النظام أقل كفاءة ومن ناحية أخرى فإن الإستجابة السريعة جدا واتخاذ قرارات قبل استقبال المعلومات الكافية قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة.

5-التشويه Distortion: ويشير إلى التغيرات التي تحدث في المعلومات بين وقت استقبالها ووقت الإستجابة لها، وإذا كان هناك تشويه كبير في المعلومات، فإن استجابة النظام ورد فعله لن تكون اتجاه الحالة التي وردت عنها المعلومات، ولكن اتجاه صورة مشوهة لتلك الحالة.

6-الكسب Gain: إن استجابة ورد فعل النظام السياسي للحمل يعبر عنها بمفهوم الكسب، ويقصد به كمية وحجم التغيير الذي يحدث في النظام نتيجة للحمل، إذا تمت معالجة المعلومات بطريقة جيدة، فإن الكسب سيكون كافيا لمواجهة الضغوط والمطالب القادمة من البيئة، أما إذا كان التغيير غير كاف فإن ذلك يعني أن الكسب قليلا.

7-الإسترجاع أو التغذية العكسية Feedback: ويقصد بها عملية تدفق معلومات جديدة من البيئة إلى النظام كتعبير ورد فعل عن نتائج أفعاله وقراراته السابقة، وتمثل حملا جديدا على النظام، وتمثل مقياس للكسب الذي النظام فهي تعلم النظام عن تصرفاته السابقة حتى يواصل السير في المنحى ذاته أو يعدل فيه أو يتركه.

وحسب "كارل دوتش" إن العملية الإتصالية تؤدي إلى تطوير النظام السياسي لمجموعة من القدرات ويتوقف عليها بقاء واستمرار النظام السياسي تتمثل في:[29]

-القدرة على التعلم: وهي قدرة النظام على تطوير وتصحيح سلوكاته وقراراته.

-القدرة على التحول الذاتي: وهي قدرة النظام السياسي على تطوير وتجديد مؤسساته السياسية.

-القدرة على المبادرة: وهي قدرة النظام السياسي على توقع المطالب.

يقع اقتراب الإتصالات ضمن الإطار العام لفكرة النظام، ويعتبر ما قدمه "دويتش: ثروة من الأفكار وطرق البحث الجيد التي ترتبط بالفلسفة السائدة في المرحلة السلوكية وتوجهاتها الإيديولوجية الساعية نحو تكريس الإستقرار والتكيف والفعالية لأنظمة السياسية، كما أن التركيز على الإتصالات أعطى ميزة لتحليل الأنظمة السياسية، إلا أن مقدرة هذا المدخل على ايجاد فرضيات وتفسيرات للنظام السياسي والعملية السياسية يتوقف على وجود وحدات قياس يمكن من خلالها تحديد أهمية تدفق المعلومات إلى النظام السياسي، وتسمح بتطوير فرضيات تربط بين متغيرات عملية الإتصال ومتغيرات وجوانب النظام السياسي الأخرى.

سادسا: إقتراب علاقة الدولة بالمجتمع:

جاء اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع لرد فعل مباشر على انغماس المنظور التنموي في التركيز على مدخلات النظام السياسي وعد اعطاء اهتمام مساو للنخرجات وتأثيرها على طبيعة العلاقة بين الدولة والجماعات، وقد أعاد هذا الإقتراب الدولة مرة أخرى لبؤرة الإهتمام كمتغير مستقل بعد أن كانت حكما محايدا بين الجماعات طبقا للتوجهات الليبرالية.

[29] عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص31.

ويرى "جول ميجدال" Joel Migdal" أن تحليل النظام السياسي والعملية السياسية لا بد أن يتم في إطار علاقة الدولة بالمجتمع ومختلف مكوناته، والتي غالبا ما تتصارع فيما بينها حول الضبط والتحكم الإجتماعي على مختلف المستويات، والدولة عادة ما تسعى إلى لتحقيق السيطرة على المجتمع من خلال:

-تحقيق الطاعة والإنقياد من الشعب إلى الدولة.

-تحقيق المشاركة السياسية بتنظيم الشعب في مؤسسات، حيث لا يكفي تحقيق الطاعة الصامتة وإنما لابد من المشاركة في الأنشطة التي تحددها الدولة.

-الحصول على الإعتراف والإقرار بالشرعية.

ويقدم هذا الإقتراب برنامجا بحثيا لدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع يعتبر مدخلا لتحليل ومقارنة النظم السياسية كما يلي: [30]

1-تحت أي ظروف يختلف توزيع السيطرة الإجتماعية في بيئة صراعية معينة؟ وكيف يمكن تفسير الإختلافات في السيطرة الإجتماعية من مجتمع إلى آخر.

2-هل نستطيع التعميم حول تأثير القوى عبر الوطنية في توزيع السيطرة الإجتماعية أو التحكم الإجتماعي؟ كيف تؤثر هذه القوى على الدور الذي تلعبه المؤسسات المحلية في الحفاظ على نظام معين أو تحقيق تغيير اجتماعي؟.

3-كيف تتأثر أنماط النظم السياسية سواء الديموقراطية أو السلطوية بتوزيع السيطرة أو الضبط الإجتماعي؟

4-متى تمارس المنظمات الإجتماعية الضبط الإجتماعي الفعال أو المؤثر إلى جانب الدولة؟ وكيف تتأثر قدرة الدولة في الموضوعات المختلفة؟

[30] نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص ص326 -327..

5-ماهي طبيعة الصراع بين الدولة والمنظمات الإجتماعية الأخرى؟ وما هي المنظمات الإجتماعية التي حققت أكثر النجاحات في الحفاظ وتوسيع الضبط الإجتماعي في مجتمعاتها؟ وهل تغير هذا النمط بفعل الزمان؟وهل هذا النمط موجود عبر الثقافات؟

6- ما هي تطبيقات وآثار التوازن المتغير بين الدولة والمجتمع سواء في الدول المتقدمة وكذلك في أوروبا الشرقية –قبل انهيار الإتحاد السوفياتي-؟

7-كيف تتواءم الدولة والمنظمات الإجتماعية الأخرى مع بعضها البعض في المجتمعات التي لم تحقق الدولة فيها السيطرة والسيادة.

ويرى "ميجدال أن العملية السياسية هي رهان تنظيم ومن يضع القواعد، وأن مسألة العلاقة بين الدولة والمجتمع هي علاقة قوة وقدرة على التأثير والنفوذ، وأعطى تصنيف رباعي بناء على معياري القوة والضعف في المجتمع والدولة كالتالي:[31]

1-دولة قوية ومجتمع قوي، وهو نموذج غير قائم في الواقع.

2-دولة قوية ومجتمع ضعيف وهذه الحالة أطلق عليها النموذج الهرمي وينطبق على فرنسا واسرائيل.

3-دولة ضعيفة ومجتمع قوي، وهي حالة النموذج المتشردم أو المشتت وتنطبق على سيراليون.

4-دولة ضعيفة ومجتمع ضعيف، وهي حالة النماذج الفوضوية.

وقد لاحظ "ميجدال" أن أنماط الضبط الإجتماعي تختلف عبر المجتمعات فالدول المتقدمة تتميز بارتفاع مقدار الضبط، ويتركز الضبط الاجتماعي في قمة هرم الدولة بين الضبط الإجتماعي الآخر ينتشر عبر مختلف المنظمات الإجتماعية المستقلة بشكل ملائم، أما الدول المتخلفة فيكون المستوى الكلي للضبط الإجتماعي متدنيا.[32]

سابعا: اقتراب الكوربورتارية

[31] محمد ناصر عارف، مرجع سابق، 327.

[32] محمد شلبي، مرجع سابق، ص 221.

جاء الاقتراب الكوربوراتي في مرحلة ما بعد السلوكية، كمحاولة لإلقاء الضوء على تلك الظواهر التي تناولتها النظريات السلوكية بصورة هامشية، مثل علاقات العمل السياسية الإجتماعية، علاقة الدولة بالجماعات الإجتماعية، تفاعل جماعات المصالح، البيروقراطية، مركزية صنع القرار.

وقد تعددت استخداماته ليشير إما لنمط من الإيديولوجيا السياسية، ويشير استعمالها هنا للتعبير عن مجموعة المعتقدات التي يحملها الجماعات أو الأفراد اتجاه العلاقات والمؤسسات، بمعنى الكوربوراتية تعبير عن ايدولوجيا معينة تسعى لتحقيق أهداف سياسية معينة، وإما كنمط من التنظيم الإجتماعي والسياسي قائم على التمثيل السياسي على أساس المصالح النقابية والمهنية .فهو نظام لتمثيل المصالح تنتظم وتتآلف فيه وحدات تأسيسية في عدد قليل من الفئات المتمايزة وظيفيا والهيراركية تنظيميا والإكراهية في الانتماء إليها، والمعترف بها والمرخص لها من قبل الدولة، حيث يمنح لهذه الوحدات حق احتكار تمثيل الفئات المندرجة ضمنها، كما تعر الكوربوراتية عن شكل من أشكال الحكم، إذ يستعمل أحيانا ليدل على عملية التنظيم الشامل للمجتمع السياسي وليس مجرد تحديد علاقات الدولة بالجماعات المصلحية.

يعرفها "هوارد فيوردا" بأنها نظام للسلطة وتمثيل المصالح، مستمدة أساسا من الفكر الإجتماعي الكاثوليكي، يركز على التمثيل الوظيفي وانذماج العمل ورأس المال في نظام تراتبي ذي نسيج متسع، تتم قيادته وتوجيهه من طرف الدولة، ودي تقاليد ثقافية ذات إمتداد تاريخي بعيد يعود إلى أصول النظم الأيبيرية اللاتنية –اسبانيا والبرتغال- وتتضمن شكلا مسيطرا للتنظيم السياسي والإجتماعي الذي هو بدوره تراتبي ونخبوي وسلطوي وبيروقراطي وكوربوراتي في جوهره.[33]

وقد مرت الكوبوراتية بتطورات متعددة تغيرت خلالها أكثر من مرة، ففي بداية القرت التاسع عشر استخدم الفكر الإجتماعي البابوي والمحافظين في الكنيسة الكاثوليكية نظرية

[33] Howard Wiarda, **Corporatism and corporate politics, the other great'Ism**, NY: M.E Shape, 1996.

الكوربوراتية ضد سطوة الدولة، حيث أكدت الكوربوراتية على حق التكوينات المؤسسية في حكم نفسها وأعضائها. وفي أواخر القرن التاسع عشر استخدمت الكوربوراتية من قبل الكنيسة والدولة معا في مواجهة القوى الماركسية والطبقات الليبرالية معا، كذلك استخدمتها القوى الليبرالية في اثبات شرعية الإستقلال الذاتي للمؤسسات في مواجهة الدولة، ومع قيام الثورة الشيوعية والدعوة لحكم البروليتاريا استخدمت الكوربوراتية للدعوة إلى التركيز على تجانس المجتمع، وفي النظم النازية والفاشية في ألمانيا وإيطاليا استخدمت للتأكيد على الواجب والمسؤولية وحق الدولة، وبذلك فقد دارت الكوربوراتية دورة كاملة من ايديولوجية تدافع عن الإستقلال الذاتي للمنظمات ضد سطوة الدولة، إلى ايديولوجية للسطو على المنظمات المستقلة وقهرها.[34]

الخصائص المشتركة للنظم الكوربوراتية: يرى "فياردا" أن الملامح الكوربرواتية نجدها في العديد من الأنظمة السياسية، والتنظيم الكوربوراتي لا يتقتصر على الأنظمة التسلطية، أو الأنظمة التي عرفتها شبه الجزيرة الايبيرية أو نظم امريكا اللاتينية، فقد تكون هذه الأنظمة ديكتاتورية كما قد تكون ليبرالية (سويسرا). فهناك خصائص مشتركة بين هذه النظم تتمثل في:[35]

-الدولة لها سياسات توجيه وتدخل أقوى منه لدى الدول الليبرالية، ولكن تدخل الدولة في الشؤون العامة لمجموعات المصالح لا يصل بها الحد لأن تكون نظاما شموليا.

- هناك قيود وضوابط على حرية نشاط جماعات المصالح .

-جماعات المصالح مندمجة في نسق الدولة، فهي جزء منه او امتداد له، تساعد الجهاز الحكومي على رسم السياسات.

فالمجتمع أو قسم كبير منه، ليس منظما على أساس فردي كما هو الحال في الولايات المتحدة من الناحية التاريخية أثناء القرن التاسع عشر، بل التنظيم الاجتماعي له طابع وظيفي ينتظم فيه الأفراد وينتمون إلى جماعات متعاضدة (عائلات، عصب، مناطق، مجموعات اجتماعية: لغوية،

[34] نصر محمد عارف مرجع سابق، ص 322.

[35] 1 Howard Wiarda, op cit, p 4.

اثنية، منظمات عسكرية، هيئات وتنظيمات ومؤسسات دينية، ثقافية، تجارية، نقابات وجماعا المصالح) .

وفي هذا المجتمع تسعى الدولة إلى هيكلة وضبط وتحديد نشاط هذه المجموعات الاجتماعية المختلفة وأشكالها التنظيمية، بالترخيص لنشاطاتها وإخضاعه للرقابة القانونية كأسلوب للحد من تعدديتها. كما تسعى الدولة لضم وإدراج هذه التنظيمات الكوربوراتية وجماعات المصالح إلى النسق العام للدولة، وتحويلها إلى ما يطلق عليه ب "القطاع الخاص الحكومي"، حيث تسعى هذه المجموعات إلى التعبير عن مطالبها وتحقيق مصالحها في إطار هذه الصيغة الحكومية، مع الاحتفاظ بمستوى من الاستقلالية عن الدولة في إطار قوانين ودساتير تحمي مصالحها ووجودها.[36]

تقييم الإقتراب الكوربوراتي:

-عدم قدرة الإقتراب الكوربوراتي على تحديد المصالح التي يجب تمثيلها في الدولة أو توفير الوسائل التي يمكن على أساسها القيام بذلك التحديد.

-إذاكانت الكوربوراتية تسعى إلى تحديد نمط معين من الحكم، فإنه يجب أن تكون قادرة على تحديد ماهية جماعات المصالح التي تستحق أنواع الحقوق والمزايا التي تحددها الكوربوراتية.

-الكوبوراتية لا تستطيع توفير طريقة لتقييم كيفية تناسب علاقات معينة في دولة معينة مع النموذج الكوربوتاري وبالتالي لا تستطيع أن تبين طريقة وكيية الوصول إلى ذلك النموذج

[36] عبد العالي القادر، مرجع سابق، ص 35.

1-حسام محمد شفيق العاني، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**، مطبعة جامعة بغداد، 1986.
2- ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية والسياسات العامة**، عمان، دار مجد اللاوي، 2004.
3-روبرت دال، **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة علاء أبو زيد، القاهرة، 1993.
4- عبد الغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة 1993. 5-محمد السعيد ادريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الدولية الإقليمية**، مركز الدراسات السياسية والإستيراتيجية، القاهرة، 2001.
6-عبد العالي عبد القادر، **محاضرات في النظم السياسية المقارنة**، جامعة سعيدة، 2008/2007.
7-نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي –النظرية– المنهج**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت .2002
8- بلخضر طيفور، **أبعاد التموجات الإبستمولوجية على دينامية البناء والتفكك المعرفي في حقل السياسة المقارنة**، جامعة سعيدة، 2013.
9-محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومداخل نظرية، جامعة قار يونس، بنغازي.
10-حسن مصطفى البحيري، **النظم السياسية المقارنة**، ط 3،كلية الحقوق، جامعة دمشق، 2018.
11- عبد الغاني بسيوني عبد الله، الوسيط في النظم السياسية والدستورية المقارنة، مطابع السعدي، القاهرة، 2004.
12-أحمد عبد اللطيف إبراهيم السيد، **السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام البرلماني**، دراسة مقارنة، الرياض، 2014 .
13-سعاد الشرقاوي، **النظم السيايسة في العالم المعاصر**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2007.
14-محمد طه بدوي، **النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، 2013.
15- محسن خليل، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، المكتب العربي للطباعة والنشر، الإسكندرية 1987.

16- صامويل هانتنغتون، **الموجة الثالثة للتحول الديموقراطي أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، لندن، 1991.
17-باتريك أونيل، **مبادئ علم السياسة المقارن**، ترجمة باسم جبيلي، دار الفرقد للطباعة والنشر، سوريا، 2012.

18- صالح جواد كاظم، وأخرون، **الأنظمة السياسية**، بغداد، مطبعة دار الحكمة، 1991.

19-عبد النور ناجي، بومين طاشمة، أصول منهجية البحث في علم السياسة، جسور للنشر والتوزيع، 2014،

20-كمال المنوفي، **نظريات النظم السياسية**، وكالة المطبوعات، الكويت 1985.

21-صمويل هنتنجتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1993. 22-مي مجيب، **إعادة قراءة ايستون: قدرة نظرية تحليل النظم على التجدد**، مجلة دراسات، المجلد الثاني والعشرين، العدد 1، 2021.

22 - بلخضر طيفور، **أبعاد التموجات الإبستمولوجية على دينامية البناء والتفكك المعرفي في حقل السياسة المقارنة**، جامعة سعيدة، 2013.

23-John D Nagle, **Introduction to Comparative Politics : Political system Performance in Three Worlds**, Chicago, Nelson Hall Publishers, 1992.

24-Maurice Duverger,**Systemes et RegimesPolitiques**,Lafont, GT,1976.

25-Howard Wiarda, **Corporatism and corporate politics, the other great'Ism,** NY: M.E Shape, 1996.

26- Todd Landman**,Issues and Methods in Comparative Politics**: An Introduction UK Routledge London,2005.

27- Rod Hague and Martin Harrop, **Comparative Government and Politics** , edition USA, New York Palgrave Macmillan Hound mills Basingstoke, 2004.

28- حمد صفى الدين خربوش، **مقدمة في النظم السياسية المقارنة**، ص 6 من الموقع الإلكتروني: http://dlibrary.mediu.edu.my/bib/72219